

(٧) اسطورة المستبد العادل

مسافة... من فضلك :

في ١١ يونيو ١٩٤٠ طار ونستون تشرشل رئيس وزراء بريطانيا وقائدها في الحرب الاوروبية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥) الى مدينة " تور " في فرنسا لمحاولة اقناع القادة الفرنسيين بالاستمرار في الحرب ضد الغزو الالمانى . لم تكن باريس قد سقطت بعد (سقطت في ١٤ يونيو ١٩٤٠) ولكن القادة الفرنسيين كانوا قد استسلموا هم فقرروا ان تستسلم فرنسا فلما تجد زيارة تشرشل شيئاً .

فلما ان هم بدخول طائرة العودة دخل معه جنرال فرنسي شاب . كان هو الجنرال ديغول الذي اختار وحده ان يقاوم الغزو الالمانى وان يحرر فرنسا . كانت كل المعطيات الموضوعية ضد اختياره . قوة العدو كاسحة . وفرنسا مسحوقة . وبطل فرنسا العتيد " المارشال بيتان " ، الذي كان يحظى من اجلال الفرنسيين بما يقارب التقديس هو رئيس الحكومة التي قررت الاستسلام . وانجلترا الحليف الوحيد لفرنسا كانت تقف وحيدة في جزيرتها تنتظر ما كان يبدو مصيراً محتوماً بالسقوط . وكان شارل ديغول وحيداً أيضاً . لم يكن وراءه حزب ، ولا جماهير ولا جيوش ولا أموال ولا حتى أعوان . كان كل ما يملكه " ايماننا صوفيا مطلقاً " بانه قادر على تحرير وطنه وانه يجب ان يحرره . ولقد بدأت به " فرنسا الحرة " ، او فلنقل ان قد بدأت " فيه " فرنسا الحرة فلم يبقى وحيداً . انحاز اليه الاحرار في فرنسا وفيما وراء البحار بدون تردد وبدون مناقشة ، كما لو كانوا ينحازون الى فرنسا ذاتها . ولقد كان ديغول مؤمناً ايماناً صوفياً مطلقاً بانه رمز فرنسا وتجسيدها العيني في انسان . وكان أحرار فرنسا يقبلون منه هذا الايمان ويؤمنون به ويعترفون له اعترافاً غير قابل للمناقشة بانه رمز فرنسا وتجسيدها البشري . حتى لو كانوا ينقدون بعض ما يفعل .

لم تلبث فرنسا الحرة ان أصبحت تملك الجيوش وتشارك في الحرب وفي تحرير فرنسا . وبعد تحرير باريس يوم ٢٥ أغسطس ١٩٤٤ احتشد مئات الالوف من الفرنسيين على جانبي شارع الشانزليزيه في باريس وهم يهتفون لمسيرة النصر، ويكاد بعضهم ان يجن انفعالا وهم يرقبون قائد فرنسا العظيم شارل ديغول يتقدم المسيرة مترجلاً متجها الى قوس النصر يتبعه كل أبطال تحرير فرنسا . وخطر لاحد اولئك الابطال ان يقترب حتى يوازي القائد . فلم تحجب انفعالات يوم تحرير باريس دلالة هذا الاقتراب من فطنة ديغول . فالتفت الى رفيقه في النضال قائلاً " مسافة.. من فضلك " .. معبراً بذلك عن حرصه على حقيقة لا ينبغي ان يحجبها التواضع او المجاملة او الحرج . هي ان من حق الشعوب ان تتعرف على أبطالها بدون ليس او غموض وان تبقى بين القائد التاريخي ورفاقه مسافة مميزة للقيادة حتى لا يختلط الامر على الشعوب .. ولعل ديغول كان يعرف ان الأمة الواحدة ذات التاريخ الواحد و المصير الواحد لا يمثلها الا رمز واحد كما لا تصلح لها الا دولة قومية واحدة ، وبالتالي حرص على الا تختلط الرموز او تتعدد في أذهان شعب الامة الفرنسية يوم تحريرها.

أياً ما كان الامر فتلك عناصر نفسية وذاتية تدخل في بناء التاريخ وتساعد في بعض مراحلها الى المرتبة الاولى من تكويناته اثرها بحيث ان جهلها او تجاهلها قد يؤدي الى عدم المقدرة على فهم التاريخ او تفسيره . ولم تزل في بولندا شعبة من المدرسة الماركسية تحاول تفسير كفاح الطبقة العاملة على أسس من علم النفس .. ولم يزل علم السياسة يعترف بظاهرة " البطل التاريخي " ..

المهم ان هذه المسافة " التاريخية " بين القائد ورفاقه كانت محفوظة في علاقة عبد الناصر بأعضاء مجلس قيادة ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ .. والضباط الاحرار، بحيث لم يحتج عبد الناصر طوال حياته الى

ان يقول لاحد: مسافة.. من فضلك . فلقد كان الواقع التاريخي والممارسة قد حددا تلك المسافة على وجه لا يقبل تجاوزها... وكل من حاول تجاوزها سقط .

فمن حيث الواقع التاريخي كان تنظيم الضباط الاحرار هو تنظيم جمال عبد الناصر . لقد ذكرنا من قبل ان اول تشكيل للضباط الاحرار قد بدأ (١٩٤٠) كمحاولة لمد التنظيم الوطني السري الذي كان يقوده عبد العزيز علي الى صفوف القوات المسلحة .. ولكن ابتداء من عام ١٩٤٢ أصبح جمال عبد الناصر- الذي عاد لتوه من الخدمة في السودان - هو القائد المنظم للضباط الاحرار . ولم يكن أي واحد غير عبد الناصر والى ان توفي يعرف العدد الحقيقي لاعضاء التنظيم ولا كل أسماء أعضائه . ثم ان عبد الناصر هو الذي طور الشكل التنظيمي للضباط الاحرار فأنشأ لهم قيادة جماعية تحت اسم " الهيئة التأسيسية للضباط الاحرار " في عام ١٩٥٠ أي بعد ثماني سنوات كاملة كان فيها هو المؤسس والمجدد و المنظم والقائد . وكان كل ذلك معترفاً به ولم يناقش فيه أحد . ولقد بلغ الاعتراف بالوضع التاريخي المتميز لعبد الناصر انه في سنة ١٩٥١، أي قبل الثورة بعام واحد رأى ان يضم الى الهيئة التأسيسية (القيادة) ضابطاً لم يكن من قبل عضواً في تنظيم الضباط الاحرار . فقبل عضواً في القيادة مباشرة دون ان يمر على مستويات التنظيم قبولا لرأي عبد الناصر. كان ذلك الضابط هو أنور السادات الذي سيصبح خليفة لعبد الناصر في رئاسة الجمهورية بعد ذلك بعشرين عاماً..

ومما يذكر ويشكر للرئيس أنور السادات انه كان واحداً من الذين لم يكفوا في أي وقت طوال حياة عبد الناصر عن الاعتراف بالمسافة التاريخية التي كانت بين قائد الثورة وأعضاء مجلس قيادتها . ولقد عبر سيادته عن هذا الاعتراف بكل أدوات التعبير وأقواها دلالة . ولا يمكن ان ينسى الشعب لسيادته انه يوم أن ألقى كلمته التاريخية أمام مجلس الشعب وهو يتلقى قرار ترشيحه خلفاً لعبد الناصر، بعد ان أنهى كلمته وهم بالخروج من القاعة ومر أمام تمثال عبد الناصر ، استدار وركع امام تمثال عبد الناصر تحية واجلالاً لقائد الثورة العظيم . ولم يكن ذلك الموقف جديداً على الرئيس السادات .

يقول موسى صبري في كتابه "وثائق ١٥ مايو " (١٩٧٧) وهو كتاب لا يمكن ان يتهم بانه " مع " عبد الناصر ولا بأنه " ضد " أنور السادات " فيقول :

" أعطى أنور السادات صوته في مجلس الثورة مع عبد الناصر دائماً.. وأعلن انه يؤيد كل قرار يصدره عبد الناصر حتى لو كان غائباً . وضع السادات صوته في مجلس الثورة في جيب عبد الناصر تعبيراً عن الثقة المطلقة . واقتناعاً كاملاً بأن عبد الناصر رجل عميق التحليل للامور ، صائب الرأي في الوصول الى قراره . لا يتعجل ولا يصدر القرار الا بعد دراسة كاملة لكل جوانبه . وثبت هذا في اجتماعات مجلس الثورة. وعندما صدر قرار مجلس قيادة الثورة بعودة محمد نجيب كان أنور السادات يستمع الى القرار من الراديو ولم يكن حاضراً للاجتماع واستمع الى اسمه وفي ترتيب أقدميته من مصدرى القرار... " .

ان هذه الفقرة لا تكتفي بالاعتراف بالمسافة التاريخية التي كانت بين قائد الثورة وأعضاء مجلس القيادة ، بل تضيف ان تلك المسافة كانت من الاتساع بحيث كاد القائد ان يكون متفرداً بالقيادة وكاد الاعضاء ان يتلاشوا لدرجة ان أكثر الاعضاء خبرة بالعمل السياسي قد وضع صوته في جيب عبد الناصر، سواء أحضر الاجتماعات أم لم يحضر.. وأخيراً فان هذه الفقرة " الشهادة " تجيب على ما أصبح مادة للشهير بعد وفاة عبد الناصر . هل كان تميز عبد الناصر " تسلطاً " منه على رفاقه في مجلس قيادة الثورة هل الغى عبد الناصر وجود مجلس قيادة الثورة وفرض رأيه على أعضائه؟!.. أم ان مسافة " تاريخية " ، من الوعي والعلم والمقدرة كانت تفصل بينه وبينهم ، يعترفون بها ، فيتلقون عنه الرأي ثقة في تفوقه ؟

تقول الفقرة ان أنور السادات قد وضع صوته في جيب عبد الناصر " تعبيراً عن الثقة المطلقة واقتناعاً كاملاً بان عبد الناصر رجل عميق التحليل للامور " صائب الرأي في الوصول الى قرار، لا يتعجل ولا يصدر القرار الا بعد دراسة كاملة لكل جوانبه " .

هذا عن الرئيس السادات . لم يفرض عليه عبد الناصر رأياً ولكنه اقتنع اقتناعاً كاملاً بعبد الناصر فقبل ان يؤيده تأييداً مطلقاً . فماذا عن باقي الاعضاء ؟ ..

يقول موسى صبري : " ظل عبد الناصر متمسكاً بالعمل الجماعي مع مجلس الثورة حتى عام ١٩٥٦ . واستطاع ان يفرض نفسه وان يفرض شخصيته على أعضاء المجلس . كيف ؟ كان هو الذي يدعو الى الاجتماع . كانت الموضوعات التي يعرضها مدروسة منه من كافة جوانبها . وكانت مفاجئة للاعضاء . لأنها تعرض أثناء الاجتماع . فكان طبيعياً ، ان تصدر منهم آراء غير مدروسة . وكان طبيعياً ان تظهر لهم المرة بعد المرة سلامة رأي عبد الناصر . كان يعرف كل موضوع . وكان يبسط الحجج التي تؤيده والتي تعارضه . وكان يعبر عن الاسباب التي دعت الى التأييد او الرفض . وكان يستمع الى كل الآراء ثم يصدر القرار وأخذ وضعه تماماً رئيساً لمجلس الثورة ..

وأستطيع ان أقول ان بعض أعضاء المجلس الذين كانت تربطهم صلات قديمة بعبد الناصر وكانوا يعرفون خبايا طبيعته البشرية .. كانوا يتساءلون في أحاديثهم الخاصة : هذه ليست طبيعة عبد الناصر؟ .. ماذا جرى ؟ .. هل هو فعلاً قد تحول .. ام ان هذا قناع يحكم ارتداؤه .

هذا الذي كان يردده بعض الاعضاء ويجب ان يكون سؤالاً للباحثين والمحللين لتاريخ جمال عبد الناصر وخبائا شخصيته متعددة الجوانب .

ولكن يجب تسجيل .. ان عبد الناصر التزم بالعمل مع مجلس الثورة من ١٩٥٢ الى ١٩٥٦ ، وانه فرض شخصيته على المجلس . وانه ثبت في أكثر من قراراته انه أبعد نظراً .. " .

بالرغم من الاستعمال المتحرر لمفردات اللغة فان هذا الجانب من " الشهادة " يجيب بعضه على بعضه . ولا يحتاج الامر الى ان يطرح سؤال او تساؤل على الباحثين والمحللين عن خبايا شخصية عبد الناصر . لم يكن ثمة شئ خبيئ . لقد كان أكثر علماً وأوفى درسا وأعمق تحليلاً وأبعد نظراً وأصوب رأياً .. وأكثر ديموقراطية بكثير كان قبل ان ينعقد المجلس بمثابة " سكرتير " لهم يجمع عناصر الموضوع ويحضرها ويؤيدها ثم يعرضها . وحين عرضها كان أستاذاً يعرض عليهم كل ما يثيره الموضوع من آراء مؤيدة وآراء معارضة . ثم بعد عرضه كان يستمع الى كل الآراء بدون مقاطعة او تسفيه واستنكار او استعلاء . فاذا أبدى رأيه فهو يعرضه عرض العالم الدارس المحلل ويؤيده بحجته ولا يكتفي بل يعرض عليهم الحجج المضادة لرأيه .. ثم يصدر القرار . ليس هو الذي يصدره . فقد كانت القرارات في مجلس الثورة تصدر بالاغلبية .. بعد كل هذا ثبت لاعضاء المجلس مرة بعد المرة انه أصوبهم رأياً وأبعدهم نظراً

فنصح بعض الالفاظ ونقول انه لم يفرض نفسه عليهم .. بل أخذ مكاناً استحقه فاعترفوا له باستحقاقه . ثم نسأل " هل كان عبد الناصر ديكتاتوراً في مجلس قيادة الثورة؟

لا .

وهو جواب نفي يضاف الى جواب نفي الفلاحين .

فهل ثمة جواب آخر؟

نشوف !!!

اسطورة المستبد العادل :

ما أثير تلك المسافة التاريخية بين عبد الناصر وبقية رفاقه على علاقة عبد الناصر بمشكلة الديمقراطية؟ وهل كنا نتحدث عن تلك المسافة التاريخية اعتباطاً أو نفاقاً أو تشهيراً ؟ .. كلا . إنما هي حقيقة ذكرناها لأنها أدت الى حقائق نذكرها .

ذكرنا من قبل انه في يوم ١٠ ديسمبر ١٩٥٢ أعلنت الثورة سقوط دستور ١٩٢٣ . وفي يوم ١٦ يناير ١٩٥٣ أعلنت حل الاحزاب القائمة وتحريم انشاء أحزاب في المستقبل (المرسوم ٣٧ لسنة ١٩٥٣) وتحديد فترة انتقال لمدة ثلاث سنوات يتم خلالها وضع دستور يحقق " الديمقراطية السليمة " ويتفق مع أهداف الثورة . وفي يوم ١٠ فبراير ١٩٥٣ أصدرت اعلاناً دستورياً ببيان نظام الحكم في فترة الانتقال . خلاصة النظام ان يتولى مجلس قيادة الثورة ، وكان يرئسه محمد نجيب ، أعمال السيادة العليا . ويتولى مجلس الوزراء ، وكان يرئسه محمد نجيب ، السلطة التشريعية . ويتولى الوزراء ، كل حسب صلاحياته السلطة التنفيذية . ويتولى مجلس مشترك من مجلس الوزراء ومجلس قيادة الثورة ، وكان يرئسه محمد نجيب ، أعمال المتابعة والرقابة . وكان جمال عبد الناصر نائباً لمحمد نجيب في كل مناصبه .

وإذا تذكرنا ان محمد نجيب الذي يحمل ألقاب قائد الثورة ورئيس الجمهورية ورئيس مجلس قيادة الثورة ورئيس الوزراء ... الخ لم يكن في حقيقته الا " ديكورا " سياسياً وضع على و اجهة الثورة يوم قيامها، وبدون علمه، وانه قد انتزع ورد الى حيث موقعه الحقيقي حين خطر له - لا أدري كيف- انه جزء أصيل من بنيانها، نستطيع بسهولة ان نقول ان عبد الناصر كان هو الرئيس الفعلي للجمهورية و الرئيس الفعلي لمجلس قيادة الثورة والرئيس الفعلي لمجلس الوزراء والرئيس الفعلي للمؤتمر المشترك من مجلس قيادة الثورة و مجلس الوزراء . أي ان عبد الناصر كان الموجه الحقيقي لسلطة السيادة والسلطة التشريعية والسلطة التنفيذية . (احتفظ الاعلان الدستوري الصادر يوم ١٠ فبراير ١٩٥٣ للسلطة القضائية باستقلالها عن كل السلطات بما فيها مجلس قيادة الثورة) .

ثم إذا تذكرنا المسافة التاريخية التي تحدثنا عنها في الفقرة السابقة نستطيع بسهولة أيضاً أن نقول أنه ابتداء من أوائل عام ١٩٥٣ كان الرأي الأخير في ممارسة كافة السلطات السيادية والتشريعية والتنفيذية لعبد الناصر شخصياً . هذا بدون انكار لما لم ينكره أحد من أنه كان يمارس تلك السلطات بالاشتراك مع زملائه سواء في مجلس قيادة الثورة أو في مجلس الوزراء أو في المؤتمر المشترك بينهما . عدم انكار ذلك المسلك الديمقراطي " التطوعي " في قمة أجهزة السلطة لا يحجب آثار الواقع الذي صاغه التاريخ امتيازاً بشرياً أبقي بين عبد الناصر ورفاقه مسافة أدت - واقعياً - إلى أن المرجع الفعلي في ممارسة كافة السلطات كان عبد الناصر .

انه ، إذن ، الاستبداد ... وبه أصبح عبد الناصر حاكماً مستبداً .

هذا القول في حاجة الى ملحوظتين قبل ان يقبل أو يرفض أحدهما موجهة الى الجيل الجديد من الشباب العربي الذي لم يعاصر مرحلة ما قبل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ حين كان كل شيء مختلفاً عما هو عليه الآن حتى دلالات الكلمات . والثانية عن دلالات الكلمات ذاتها حتى لا يقع أحد ضحية المعاني المجردة .

أما الملحوظة الأولى فهي انه منذ ان أطلق الامام الشيخ محمد عبده ، في مطلع القرن الحالي شعار " لا ينهض بالشرق الا مستبدا عادل " لم تكن فكرة الاستبداد مقرونة- كما هي اليوم- بالقهر والتسلط . كانت توحى الى الاذهان برموز قريبة من أمير المؤمنين عمر بن الخطاب الذي ذهب به الاستبداد العادل الى حد حرمان المؤلف قلوبهم من نصيب في الفء تقرر لهم بنص في القرآن الكريم وإلى حد منعه الملكية الخاصة للارض السواد (العراق) بحجة اجتهادية انها ملك للاجيال المتعاقبة من المسلمين فلا يمتلك رقيتها جيل الفاتحين ولم يأخذ في شأنها بسابقة توزيع ارض الطائف . وتلك معان للاستبداد العادل بعيدة أشد البعد عن المعاني التي علمناها من الفاشية او الديكتاتورية . ونحن أبناء الجيل الذي كان واعيا مرحلة ما قبل الثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ نذكر جيدا ان المستبد العادل كان على رأس فرسان أحلامنا بمستقبل أفضل لمصر. وكان محمد علي بالذات " بكل ما صاحب استبداده من- نهضة عمرانية وصناعية وزراعية وتعليمية وطموحاته العربية والدولية وانتصاراته العسكرية ، كان يبرز من حين الى حين رمزا لقائد فرسان أحلامنا .

يقول احمد حمروش في كتابه " قصة ثورة ٢٣ يوليو " :

... في هذه المرحلة أيضا (يقصد مرحلة ما قبل الثورة) كانت صيحة المناداة بالحاكم المستبد العادل قد علت وترددت ووصلت إلى الذروة سواء في الخارج او في الداخل . نشر الكاتب الأمريكي ستيفارت اليسوب مقالا في صحيفة شيكاغو صن تايمز يقول فيه :

" ان الحديث عن انعاش الديمقراطية في بلد كمصر يعيش فيه " أغلبية الشعب عيشة أخط من عيشة الحيوانات لغو فارغ . ان مصر لا تحتاج الى ديموقراطية بل تحتاج الى رجل فرد . الى رجل ككمال أتاتورك ليقوم بالاصلاحات الضرورية اللازمة للبلد .. لكن مشكلة مصر في كيفية العثور على الديكتاتور فليس بين رجالها من لديه المؤهلات اللازمة للديكتاتورية " .. وكتب احسان عبد القدوس مقالا بعنوان (ان مصر في حاجة الى ديكتاتور .. فهل هو علي ماهر) " تحمس فيه للدفاع عنه وقال أنه يعتقد برأيه الى حد لا يسمح معه للوزراء بالتفكير ثم قال .. " ومصر تقبل معه ان يعتقد برأيه الى حد ان يصبح ديكتاتورا للشعب لا على الشعب .. ديكتاتورا للحرية لا على الحرية ، ديكتاتورا يدفعها الى الامام ولا يشدها الى الخلف .. " .

هكذا كتب أحمد حمروش في كتاب لا يمكن " اتهمه " بأنه مع عبد الناصر ، شاهداً معاصراً لذلك الجيل النشيط قبل ١٩٥٢ ومثله الأعلى الذي كان يحلم به . مستشهدا بما قاله كاتب ينتمي الى ذلك الجيل ذاته هو احسان عبد القدوس الذي لعب دورا مرموقا في التمهيد الفكري والاعلامي لثورة ٢٣ يوليو. ولقد عبر احسان عبد القدوس عن مواصفات ذلك المثل الاعلى ووظيفته حين قال " ديكتاتورا للشعب لا عليه .. ديكتاتورا للحرية لا عليها " .

وانه لمثل أعلى " اسطوري " أسهم في تكوينه فكريا تيار التجديد الاسلامي الذي بدأه جمال الدين الافغاني وتلامذته العديدين في مصر . وأسهم في تقبله العام الفشل الذريع الذي صادف تجربة الديمقراطية الليبرالية في مصر .

ولقد بلغ القبول العام لهذا المثل الاعلى حد أن أنصار الديمقراطية الليبرالية أنفسهم لم يكونوا ينكرونه بل كانوا يتخذونه مبررا للقرارات ظاهرة الاستبداد .

الزعامة المقدسة:

كان حزب الوفد منذ تأسيسه ليبراليا ومدافعا صلبا عن الديمقراطية الليبرالية بحيث تكاد معاركة ضد القصر وأحزاب الأقلية ودفاعه عن الدستور والحريات الليبرالية تستغرق كل حياته. وهي- على أي حال- أنصع صفحات نضاله ، ومع ذلك فانه منذ تأسيسه أيضا لم تخضع قيادته لرأي غالبية الاعضاء الا في المسائل التي لا تهم القيادة . وأعطى قائد الوفد سعد زغول ومصطفى النحاس؟ نفسيهما " استبدادية " في مواجهة أعضاء الحزب تكررت حتى استقرت تقليدا في الحزب الليبرالي العتيد . ففي عام ١٩٢١ قرر سعد زغول- منفردا- فصل أغلبية أعضاء الوفد (عشرة من أربعة عشر- والوفد هنا تطلق على القيادة العليا للحزب) . وفي عام ١٩٣٢ كرر مصطفى النحاس الامر ذاته فاتخذ قرارا منفردا بفصل أغلبية الوفد (ثمانية من احد عشر). ولقد كان هذا التقليد الاستبدادي من بين أسباب الانشقاقات المتتالية التي حدثت في الحزب وكانت السبب الرئيسي في خروج (او فصل) المرحوم الاستاذ عباس محمود العقاد والسيدة روز اليوسف والدكتور أحمد ماهر ومحمود فهمي النقراشي على الوفد او عنه .

ولقد فصل محمود فهمي النقراشي يوم ١٣ سبتمبر ١٩٣٧ . ولم يكن النقراشي عضوا عاديا في حزب الوفد . كان يلقب باسم " ابن سعد " وكانت تسانده الى أبعد الحدود " السيدة الجليلة " ام المصريين " أرملة " سعد زغول . وكان يعد نابغة التنظيم في الوفد ويحظى باعجاب أغلبية قواعده ، وكان كما وصفته جريدة التايمز، أحد زعماء الوفد الأربعة البارزين وضابط الاتصال بينهم وبين الصحف الاجنبية . و منظم صفوفهم الاكبر . وقد وصفته جريدة الديلي ووكر الشيوعية البريطانية بانه " ينتمي الى حزب اليسار في الوفد ويمثل الآراء الرحبة الواسعة بين الموظفين المستنيرين والطلبة وجزء من طبقات العمال . هذا بالإضافة الى نزاهته المطلقة واستقامته الخلقية وجهاده البطولي في سبيل الاستقلال وضد قوى الاحتلال بأساليب استحق عليها السجن ومخاطر الاعدام " ...

بسبب ذلك المكان المرموق للنقراشي لم يمر قرار فصله بسهولة . وطرح من خلال الدفاع عنه أو الهجوم عليه " ايديولوجية " ما عرف في تاريخ الوفد باسم الزعامة المقدسة . واستعاد أنصار النحاس ما كانت قد نشرته الجريدة الوفدية " كوكب الشرق " يوم ٣ يناير ١٩٣٦ عن الزعامة . قالت : " ماخلت نهضة عامة من زعامة ولا أفقرت حركة وطنية من قيادة ، ولا قامت ثورة إلا على توجيه . ومن ثم كان للزعيم في الحركات القومية قداسة لا يمسه شيء ومقام لا ترتفع اليه ظلال الشبهة، وواجب لا يبلغه اتهام . ان الجماعات هي التي تختار زعمائها ولكن الاختيار نفسه لا يلبث ان يحيط ذاته بالقداسة والتكريم الواجبين للمعنى المتمثل به فان الزعيم هو الجماعات نفسها في فرد، كما ان الجماعات هي الفرد نفسه ممثل فيه . " ورد مصطفى النحاس نفسه هذا المعنى ونسبه الى ذاته يوم ١٠ سبتمبر ١٩٣٧، تمهيدا لفصل النقراشي بعده بيومين قال : " ما كنت في يوم من الايام رئيس حزب او هيئة ، بل زعيم أمة بأسرها ، فمن خرج عليها صبت عليه غضبها، ومن وقف في طريقها كان كمن يقف أمام التيار الجارف يكتسحه فيلقيه في قاع اليم، فلا يجد لنفسه مخرجا ولا إلى الحياة طريقا " . تلك كانت فكرة الزعامة المقدسة التي يستند اليها رؤساء حزب الوفد ليبرروا قراراتهم الاستبدادية . اعني القرارات التي تصدر غير متفقة مع قواعد اتخاذ القرارات جماعياً وسيادة رأي الأغلبية . ولقد كان المرحوم الاستاذ الاستاذ عباس محمود العقاد من الذين أنكروا تلك الفكرة واستنكروها وتساءل : " كيف تتحقق الديمقراطية مع فكرة تقديس الزعامة ؟ " والواقع أن الاستاذ العقاد كان ينكر ويستنكر ، بمنطق ليبرالي غربي خالص بينما كانت فكرة الزعامة ذات جذور أكثر عمقا في التراث العربي . فقد اختار ذلك التراث الرموز المتفرقة في تاريخه وقام على محاورها أو لنقل زعمائها بنيان التاريخ كله . فكان التاريخ العربي المكتوب او المدرس على نمط التاريخ الشعبي المتداول في القصص الشعبي ، سلسلة متصلة من " السير الذاتية " سير الابطال او كاد يكون ذلك . ولو جمعنا خصائص اولئك الذين ذكرهم التاريخ من الابطال لما أسفر البحث الا عن مجموعة من " الشجاعة والحكمة والعدل " وذلك هو

المستبد العادل المثل الاعلى لكل حاكم كما هو كامن في وجدان شعب عانى أجيالا من الخوف والجهل والظلم . وهنا نتبين ان " المستبد العادل " لم يكن في وجدان الشعب شخصا بل كان رمزا لما ينقص الشعب نفسه او ما يحتاج اليه الشعب نفسه .

أيا ما كان الميرر التاريخي لفكرة " المستبد العادل " وسيطرتها على العقل العربي قبل عام ١٩٥٢ فإن " الزعامة المقدسة " لم تكن الا صيغة وفدية لتلك الفكرة ، وضعت في التطبيق وسيطرت على تصرفات أكثر الأحزاب ليبرالية في ذلك العهد .

البيعة على الطاعة :

ولقد كان " الاخوان المسلمون " قبيل ثورة ١٩٥٢ ، أكثر الجماعات المنظمة بعد الوفد او ربما قبله ، قبولا من الشعب ، وكان المستبد العادل هو نموذج الحاكم الذي يدعو له الاخوان صراحة . بل ان تنظيمهم ذاته قد قام منذ البداية على أسس من بينها التسليم بصحة هذه الفكرة كشرط لقبول الانتماء اليه . فمنذ أسس المرحوم حسن البنا " جماعة الاخوان المسلمين " في الاسماعيلية في ذي القعدة من عام ١٣٤٧ هجري- مارس ١٩٢٨ (هكذا تقول وثائق الجماعة مع ان ذي القعدة ١٣٤٧ يوافق أياما مشتركة من شهري ابريل ومايو سنة ١٩٢٩) ، نشأت ونمت على أساس من نظام " البيعة والتسليم الكامل للقيادة " احتجاجاً بقوله تعالى : " فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدون في أنفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما " . وكان على كل أخ مسلم من أعضاء الجماعة أن يتأكد من صدق ولائه للدعوة بأن يسأل نفسه عما إذا كان مستعداً لأن يفترض في نفسه الخطأ وفي القيادة الصواب إذا ما خالف رأيه رأي القيادة ولم يكن كل ذلك إلا ترجمات بصيغ مختلفة لفكرة " المستبد العادل " .

اذن ، في تلك المرحلة من التاريخ العربي ، يا أيها الجيل الجديد من الشباب ، لم يكن الاستبداد أقل أمنية يتمناها الجيل المصري الذي كان في ذلك الوقت جديداً . فإن اردتم أن تحاكموا " استبداد " عبد الناصر عام ١٩٥٣ فحاولوا - ان استطعتم - أن تحاكموه طبقا لقوانين جيله . ولقد علمتم الآن كيف أن حجة الذين انكروا على عبد الناصر في عام ١٩٥٣ ، استثنائه بالسلطة كانت حجة داحضة . فلقد كانوا يسلمون أمورهم الى قيادتهم تسليما غير مشروط وينكرونه على عبد الناصر . أعني أنهم لم يكونوا على أي وجه ديموقراطيين ليقم الشعب وزناً لدعاويهم الديموقراطية . ولقد كانت مطالب الليبراليين في ذلك الوقت تنتهي - كخلاصة : إلى أن يسلم عبد الناصر السلطة الى " الزعيم " مصطفى النحاس أو الى " الامام " حسن الهضيبي ، ولم يكن في ذلك شيء يمت بصلة الى الديموقراطية . فحتى لو افترضنا فيهم جميعا العدالة فقد كان كل منهم - عند انصاره - مستبداً عادلاً . ولم يكن عبد الناصر ، قائد الثورة ، أقل انصاراً.

تلك كانت آراؤهم ولكن هل يمكن أن يكون المستبد عادلاً؟؟؟

هنا موقع الملحوظة الثانية .

الاستبداد و الديكتاتورية:

تتوقف الاجابة على ما نعنيه بالاستبداد .. ان كان المقصود بالاستبداد الاستئثار بالسلطة ، بمعنى ان تجتمع كل السلطات في يد واحدة ، فقد استبد عبد الناصر بالسلطة ابتداء من منتصف يناير ١٩٥٣ الى منتصف يناير ١٩٥٦ . أعلن هذا وصاغه نظاماً للحكم وسد به سداً حاسماً كل فرص العودة الى السلطة أو المشاركة فيها في أوجه الليبراليين وأحزابهم . أما إذا كان المقصود هو الاستبداد " بالشعب " فإن شعب مصر لم يخسر عام ١٩٥٣ شيئاً كان له من قبل . لم يكن يحكم ولا كان يشارك في الحكم ولم تكن

لارادته أثر يذكر في شؤون السلطة والصراع على توليها بين الاحزاب والقصر والمحتلين . وعلى الذين يريدون الآن محاكمة استبداد عبد الناصر عام ١٩٥٣ أن يفلتوا أولاً من اسار التجريد وان يختاروا لكلماتهم دلالات محددة . فالواقع أن استبداد قيادة الثورة بالسلطة في بداية عام ١٩٥٣ لم يكن الا نقطة انطلاق الى اتجاهات متناقضة وكلها محتملة الى مجرد الاستيلاء على السلطة لترتد الثورة انقلاباً أو إلى تسخير السلطة في سبيل قهر الشعب (الاغلبية لمصلحة الاقلية) أي الديكتاتورية . او الى تسخير السلطة لتحرير الشعب من القهر (اخضاع الاقلية للاغلبية) أي الديمقراطية. و هكذا يكون الاستبداد بالسلطة ابتداء مثل الحكم على الثورة ذاتها. والثورة نشاط غير ديموقراطي في بدايته ويتوقف مصيره على اتجاهه وآماله . ان استخدمت من أجل " حل مشكلة الديمقراطية " فهي ديموقراطية بقدر ما تحقق من تقدم في هذا الاتجاه . وان استخدمت من اجل الابقاء على مشكلة الديمقراطية او تعميقها فهي ديكتاتورية. والمقياس- كما قلنا من قبل ونكرر الآن- هو ما تفيده او تخسره أغلبية الشعب .

فالى أين اتجه عبد الناصر بالسلطة التي استبد بها في بداية عام ١٩٥٣؟؟

في نهاية ذاك العام ، قال عبد الناصر يوم ٧ ديسمبر ١٩٥٣ : " نحن لا نؤمن بالديكتاتورية ونعرف جيداً انها اذا عاشت سنة او سنتين فلن تستمر . سيأتي اليوم الذي يظهر فسادها وينكشف أمرها وتكون الديكتاتورية وبالا على الوطن و المواطنين .. "

فما الذي حدث خلال عام ١٩٥٣ وحمل عبد الناصر على ان يدين الديكتاتورية في نهايته بعد ان كان قد استبد بالسلطة في بدايته ؟ .

معذرة فإني لا أستطيع:

كنا قد وعدنا القراء بان نترك الحديث عن عبد الناصر ومشكلة الديمقراطية في مصر لعبد الناصر ومشكلة الديمقراطية؟ وان نكتفي بالمراقبة من بعد قريب . وبعض الوعود تغالب الواعدين فتغلبهم واني لا اعتذر عن التدخل في سياق الحديث لاقول كلمة ليست من سياقه.

اكتب هذه الكلمات يوم ٥ يونيو ١٩٧٧ . الذكرى العاشرة لليوم الحزين . يوم الهزيمة المنكرة . يوم ان ظهر ما كانت القوى المعادية لأمتنا قد دبته و خططت له واستدرجتنا اليه فضربت ضربتها الصاعقة. ولقد اعترفوا من بعد ان ضربوا أن هدفهم الأساسي كان اسقاط قائد معارك التحرر العربي ، عبد الناصر، ونظامه، وهزيمة امته. ولقد نالوا منه ومن نظامه ومن امته ما نالوا ، وهو جسيم ، و لكنهم لم يسقطوه ولا أسقطوا نظامه ولا هزموا امته . فقد احتضنته وحمته الجماهير العربية الهادرة من المحيط الى الخليج واعادته الى موقع القيادة ثقة منها في مقدرته . كان ذلك في يومي ٩ و ١٠ يونيو ١٩٦٧ .. وسيثبت التاريخ ، و قد أثبت فعلاً ، أن أعظم أيام عبد الناصر وأكثرها إجلالاً هي الايام التي تلت الهزيمة المنكرة. ففي يوم ٥ يونيو ١٩٦٧ لم يمضت عبد الناصر ولكنه استرد ملء حياته وحيويته . نالت الهزيمة من عبد الناصر الحاكم وأبرزت عبد الناصر الزعيم . اضعفت رجل الدولة " الحكيم " الذي يتعامل بالممكن ، وكان الممكن صفرأ ، وقدمت القائد الثائر الذي يتحدى بما يجب أن يكون مبتدئاً من الصفر أيضاً .. بكل مقاييس الحكمة والمرونة والعقول المفتوحة والواقعية كان على عبد الناصر أن يستسلم لمفاوضة وصفحا واعترافاً بالذين هزموه على أثر الهزيمة .. ولكن بمقاييس القيادة والزعامة والثورة كان على عبد الناصر أن يلبي نداء جماهير امته ويقودها على طريق : " لاصح . لا مفاوضة . لا اعتراف " ولقد اختار عبد الناصر الطريق الذي لا يختاره الا الابطال ...

و مع ذلك فان وزارة الاعلام في مصر، قد أذاعت أمس بياناً تنبه فيه الى ان حملة التشهير بعبد الناصر قد تجاوزت مداها وتحتج عليها بالحرص على " .. ارساء قيم مجتمعنا في احترام الماضي والمحافظة على كرامة الموتى ممن لم يعودوا قادرين على الدفاع عن أنفسهم واطهار الحقائق للناس " ... ويضيف

البيان حجة يراها جدية بانتباه الذين يشهرون بعبد الناصر فيقول ان الرئيس أنور السادات كان شريكا له في مسئوليات حكمه..

لا... لا... لا...

ان عبد الناصر ليس في حاجة الى من يدافع عنه. ان الله يدافع عن الذين آمنوا ". والله من بين الناس أصوات حق تدافع عنه ، لا لأنه ماض يجب احترامه ولا لأنه ميت لا يقدر على الدفاع عن نفسه ولا لأن الرئيس أنور السادات كان شريكا له ... ولكن لأنهم ، فيه ، يدافعون عن المستقبل الذي يجب بناؤه ، وعن الأمة العربية التي لا تموت، وعن الشعب الذي لا يملكه أحد، ملكية فردية او ملكية مشتركة، يدافعون عن التاريخ ، وعبد الناصر أروع صفحات تاريخ هذه الأمة ، ويدافعون عن المصير لأنه- طال الزمن اوقصر- فان الحرية والوحدة والاشتراكية التي عاش من أجلها عبد الناصر هي المصير المحتوم لهذه الأمة...

ثم اننا ، بعد هزيمة ٥ يونيو ١٩٦٧ وأثارها الصاعقة التي افقدتنا الوعي فترة وكادت ، قد عدنا وتحت قيادة عبد الناصر نعرف من أمرها وأمرنا أكثر مما كنا نعرف .. كنا نعرف الهزيمة ونردها الى أسبابها الثانوية. ذات الأسباب التي أراد الاعداء ان يدسوها في عقولنا لنستسلم : " عيوبنا نحن ، عجزنا نحن . تخلفنا نحن ، ما قلناه نحن . ما فعلناه نحن . لنكون " نحن " الذين جنينا على أنفسنا ويكون الاعداء أبرياء مما أصابنا. كأننا نحن الذين اغتصبنا الارض وبدأنا العدوان وتجاوزنا الحدود .. و استطاعوا- لفترة- ان يلهونا عن الاسباب الحقيقية للهزيمة .. ان قوى عالمية عاتية حشدت كل مكرها وأدواتها وعتادها لتصفي الثورة العربية التي كان يقودها عبد الناصر لتوقف التحول الاشتراكي الذي كان قد بدأه عبدا الناصر لتدمير طاقاتنا الاقتصادية التي كانت بدأت لأول مرة تعطي ثمار التخطيط العلمي والتصنيع حياة ورخاء لشعبنا العظيم . كأنهم لم يقرأوا اعترافات العدو- في غمرة غروره بالنصر - عن أن خطة ١٩٦٧ قد وضعت وبديء في التدريب عليها فور الوحدة ١٩٥٨ لتصفية المد الوحدي الذي كان يتقوده عبد الناصر ، والذي ما يزال يمثل بالنسبة للأمة العربية أملها الوحيد في تحقيق الحرية والتقدم والحفاظ عليهما.. وان انفصال ١٩٦١ ذاته لم يكن إلا جزءاً مبكر التطبيق لخطة عدوان ١٩٦٧ .

كلا . لقد ألقنا وعرفنا فحولنا مرارة الهزيمة إلى عزيمة نضال لا يتوقف ضد الذين هزمونا ، وحولنا وقف النار فور الهزيمة إلى حرب الاستنزاف التي بدأت فوراً . وحولنا أشتات قواتنا العسكرية الممزقة إلى قوات النصر في معركة اكتوبر ١٩٧٣ . وحولنا الحزن العميق على شهدائنا إلى حقد غير محدود على الذين قتلوهم .

وكان كل ذلك تحت قيادة عبد الناصر قبل أن يموت .

وفي ٥ يونيو من كل عام نسترجع ذكرى اليوم الحزين بكل عناصره .. نسترجع مرارة الهزيمة لنغذي عزمنا على النضال الطويل . ونسترجع صور قواتنا المشتتة في صحراء سيناء لنغذي كفاءة قواتنا على استرداد سيناء وما بعد سيناء . ونسترجع حزننا العميق على شهدائنا لنغذي حقدنا غير المحدود على الذين قتلوهم .

ولكن ، أبدأ .. أبدأ .. ، لا تختلط " الفرحة " بمشاعرنا في ٥ يونيو من أي عام .

ومع ذلك ، نقرأ في إحدى صحف أمس من ينصحنا بالأنا نبكي على ٥ يونيو وان نشكر هذا اليوم ... لأنه أوصلنا الى ١٥ مايو . فنعتذر له عن عدم مقدرتنا . وطنياً وعقلياً ونفسياً ، على قبول نصيحته . ونعتذر للقراء عن تدخلنا في سياق الحديث " عن عبد الناصر ومشكلة الديمقراطية في مصر " .

(٨) حجر في الماء الراكد

التحرير.. و التحريض :

في بداية عام ١٩٥٣ حسم الأمر وتولت الثورة الحكم في مصر منفردة وجمعت كل السلطات التشريعية والتنفيذية في يد مجلس قيادة الثورة ، اسمياً ، وفي يد عبد الناصر فعلياً على الوجه الذي ذكرناه من قبل . وقد كان ذلك ديكتاتورية ساحقة ضد الأقلية الحزبية التي حرمت من المساهمة في الحكم وسدت في وجهها كل طرق العودة إلى السلطة . أما بالنسبة إلى الشعب الذي لم يخسر شيئاً كان له من قبل ، فإن استئثار الحكام الجدد بالسلطة دون الحكام القدامى لم يكن يعني عنده إلا أملاً غامضاً في نوايا الثورة وموقفها منه. وقد كان يمكن أن يكون الأمر كله انقلاباً حل به مستبدون جدد محل مستبدين مهترئين ، ويبقى الشعب غائباً وتبقى مشكلة الديمقراطية كما كانت من قبل . كان يمكن أن يكون الأمر كله على هذا الوجه لولا أن الثورة ، ثورة عبد الناصر ، أو عبد الناصر الثورة ، كانت من قبل قد أخذت تنسج علاقاتها مع الشعب مباشرة متخطية كل الأساليب الليبرالية الموروثة ، تحاول من خلال تلك العلاقات تحريره .. وتحريضه .

أما عن تحريره فقد كان قانون الإصلاح الزراعي هو أقصى ما وصلت إليه - في تلك المرحلة - بالنسبة إلى الفلاحين . وكان منع الفصل التعسفي ومحاولات إيجاد فرص عمل للعاطلين هو أقصى ما وصلت إليه بالنسبة إلى العمال والقادرين على العمل .

أما عن تحريضه، نعني تحريض الشعب على الخروج من السلبية والزج به في ميدان النشاط العام اهتماماً وممارسة، فقد اختارت له أسلوباً غريباً غير مسبوق في تاريخ مصر والعالم الثالث كله ، على قدر ما نعلم من تاريخ العالم الثالث . ذلك الأسلوب الغريب هو : هيئة التحرير .

هيئة التحرير:

بعد أسبوع واحد من حل الأحزاب في ١٦ يناير ١٩٥٣ أعلنت الثورة قيام هيئة التحرير يوم ٢٣ يناير ١٩٥٣ أثناء الاحتفالات بمرور ستة أشهر على قيام الثورة . وصاحب انشاء هيئة التحرير وتلاه نزول قادة الثورة إلى الشعب . وشهد عام ١٩٥٣ طواف عبد الناصر بين المحافظات والمراكز والقرى والكفور ومواقع العمل يفتح فروع الهيئة الجديدة ويخطب ويشرح ويناقش ويبشر معرفاً للناس بالهيئة وغاياتها داعياً الناس إلى الانضمام إلى أول مشروع لحل مشكلة الديمقراطية في مصر .

قال عنها في خطاب القاها في مدينة المنصورة يوم ١٩ أبريل ١٩٥٣: " .. أن هيئة التحرير ليست حزباً سياسياً يجر المغنم على أصحابه أو يستهدف شهوة الحكم والسلطان وإنما هي أداة لتنظيم قوى الشعب وإعادة بناء مجتمعه على أسس جديدة صالحة اساسها الفرد . فنحن نؤمن بأن أي نهضة لا يمكن أن تقوم الا إذا أمن الفرد ببلده وقدرته . وأن إعادة بناء هذا الوطن لن تتم إلا إذا قام كل فرد بواجبه . فلن نستطيع وحدنا أن نقيم هذا البناء . وأن الفساد الذي عم جميع مرافق البلاد طوال عشرات السنين فيحتم علينا أن نعمل كل في اتجاهه من اجل ازالته والقضاء عليه. واعلموا ان الطريق طويل وشاق فعلياً أن نتذرع بالصبر فالإرادة التي لا تعرف اليأس لا يقف أمامها أي عائق وسنصل باذن الله وسننتصر".

وقد يكون من المفيد أن نتعرف على بعض وثائق تأسيس هيئة التحرير. تلك الوثائق التي لم تحظ بمكان لائق في ذاكرة أغلب المؤرخين ومؤلفي المذكرات ، بالرغم من أن هيئة التحرير كانت ، منذ قيامها، تتضمن جوهر رؤية عبد الناصر لحل مشكلة الديمقراطية في مصر، وكانت هي التجربة الأولى لتجسيد تلك الرؤية. ولم يكن الاتحاد القومي ومن بعده الاتحاد الاشتراكي العربي ومنظمة الشباب الاشتراكي ، و طليعة الاشتراكيين إلا تعديلات تقع في نطاق تصحيح التجربة الأولى ولكنها تحتفظ بجوهر رؤية عبد الناصر للمشكلة وحلها..

الميثاق الأول:

قامت " هيئة التحرير " على ميثاق . ولا شك أنه مما يلفت الانتباه الحاح فكرة " الميثاق " على ذهن عبد الناصر منذ البداية إلى أن أخر صيغة كاملة لأفكاره عام ١٩٦٢ فأسمأها أيضاً الميثاق . فالميثاق ، كما نعرف ، هو العهد ولكنه يتضمن شيئاً أكثر من مجرد التعهد أو الالتزام الإرادي . يتضمن الثقة والالتزام المضمونين بحيث يكون النكوص عن الوفاء ليس مجرد تراجع بل غدراً و خيانة . على أي حال فإن العلاقة الوثيقة بين الالتزام السياسي و الالتزام الخلفي تمثل جانباً مثيراً من مفاهيم عبد الناصر ومفتاحاً رئيسياً من مفاتيح شخصيته ما يزال في حاجة إلى دراسة متخصصة . فقد كان لهذا الجانب اثار بالغة الخطورة في حياة عبد الناصر ومسيرة ثورة ٢٣ يوليو . يكفي أن نذكر الدور الذي لعبه الجانب الذاتي في موقف عبد الناصر من كثير من أعضاء مجلس قيادة الثورة وبوجه خاص من " صديقه وزميله " عبد الحكيم عامر. لقد أدخل عبد الناصر عنصر الوفاء في علاقات كانت بطبيعتها لا تحتل شيئاً أقل من الحسابات الجامدة المجردة من العاطفة. غير أن هذا يخرجنا عن نطاق حديثنا فنرجع إلى ميثاق هيئة التحرير. يقول : " نحن أعضاء هيئة التحرير. قد ألينا على أنفسنا أن نجلي الغاصب عن وادي النيل بلا قيود أو شروط وأن نكفل للسودان تقرير مصيره دون أي مؤثر خارجي ، وأن نقيم في وطننا مجتمعاً قوياً أساسه الإيمان بالله والوطن والثقة بالنفس ، وان نكفل الحقوق والحريات للمواطنين ، فينال كل مواطن حقه في حياة كريمة ، تقوم على المساواة في الحقوق وتكافؤ الفرص ، وتضافر قوى الشعب لتحقيق رسالة الإصلاح الكبرى ، وأن نجعل نصب أعيننا وحدة الوطن المقدسة، وتعينته في تنفيذ برامج التعمير والانشاء، وأن نعمل مامن شأنه قيام مصر برسالتها العالمية ، دولة قوية تحمل مشعل العدل والحرية ، و تسعى لخير الإنسان ، وتعاون الشعوب العربية ، وترعى المبادئ القويمة التي نصت عليها المواثيق الدولية " .

كان ذلك هو برنامج عبد الناصر والثورة عام ١٩٥٣ وهو أكثر وضوحاً بكثير من مبادئ الثورة الستة كما أنه يتضمن كافة الأحلام التي أراد لها عبد الناصر أن تتحقق وحاول تحقيقها حتى وفاته بعد أن علمته التجربة كيف يكملها فكراً وكيف يطور أساليب تحقيقها .

و مع الميثاق صدر بيان إنشاء هيئة التحرير. يقول في بعض فقراته : " أن أيسر ما يقال في تأييد هيئة التحرير أنها طريق للعمل مفتوح أمام المصريين أجمعين . فهي ليست حزياً ينتفع بمزايا منفردة دون غيره ، ويتعصب أفرادها لهذا الرأي دون ذلك . وهي ليست جمعية خاصة للإصلاح الاجتماعي أو النهوض بهذه أو تلك من جوانب الحياة المصرية. وهي ليست نادياً رياضياً يشجعه هواة الرياضة دون غيرهم من الناس ، بل هي مصر كلها منظمة في هيئة واسعة متشعبة الجوانب ، متعددة وجوه النشاط ، وأياً كان المصري ، وأيما كانت نزعاته وميوله ، فهو واحد في هيئة التحرير سبيلاً للعمل والخدمة والانتاج " .

ان التطابق الواضح بين هذا التعريف بهيئة التحرير وبين تعريف عبد الناصر لها لا يدع مجالاً للشك في أن عبد الناصر هو صاحب فكرتها ومنشئها وكاتب وثائقها . وتلك هي أهميتها بالنسبة إلى دراسة " عبد الناصر ومشكلة الديمقراطية في مصر". لقد كانت مشروعه الأول لحل المشكلة.

لماذا هيئة التحرير؟

الذين كتبوا تاريخ تلك الفترة أو مذكراتهم عنها يكادون يجمعون ، ببساطة شديدة على أن الثورة أنشأت هيئة التحرير لتملأ الفراغ الذي تركه حل الأحزاب . وهو قول لا توازي بساطته إلا غرابته. فمن ناحية قامت هيئة التحرير مكتملة التأسيس بعد أسبوع واحد من حل الأحزاب . ولا بد أن مشروع هيئة التحرير كان محل دراسة وتحضير قبل أن يعلن قيامه مكتمل التأسيس بشهور. ومن ناحية ثانية فإن أسبوعاً بعد حل أحزاب كانت قائمة لا يكفي أن تشعر الثورة أن حلها قد ترك فراغاً فعلياً لا بد من ملئه. ومن ناحية ثالثة فإن الغاية من انشاء هيئة التحرير كانت مختلفة تماماً ، بل نقول مناقضة للغايات التي كانت تسعى إليها الأحزاب. لم تقم الثورة بتأييد من تلك الأحزاب حتى إذا ما حلتها سارعت إلى إنشاء بديل مؤيد. ولم تقم هيئة التحرير لتنظيم رجال الأحزاب المنحلة حتى لا يعانون من فراغ تنظيمي . ولم تقم لتكون منبر الليبراليين ومثقفهم وأداة لهم في الانتخابات البرلمانية لتملأ الفراغ الحزبي في نظام برلماني . أن القول البسيط بأن هيئة التحرير قد أنشئت لملء الفراغ الذي تركته الأحزاب المنحلة، بالإضافة إلى أنه يسلبها أصالتها كتجربة رائدة ، يدل بشكل مأساوي على أن تاريخ مصر عبد الناصر ومشكلة الديمقراطية لم يحظ حتى بالانتباه الجاد بله الدراسة العلمية . لقد بقي " الفراغ " الذي تركته الأحزاب ، مبادئ وقوى ووظيفة، فارغاً ولم تهتم الثورة قط بملئه لأن الثورة كانت مهتمة بملء فراغ آخر تاريخي ، لم تكن الأحزاب مهتمة بملئه نريد أن نقول ان الفراغ الذي قامت هيئة التحرير لملئه كان يقع خارج نطاق مكان الأحزاب الذي أصبح فارغاً بعد حلها. و ذلك فرق جوهري بين موقف الثورة وموقف الأحزاب من مشكله الديمقراطية في مصر.

لماذا، إذن، هيئة التحرير... نجتهد فنقول :

الوحدة من أجل التحرير:

علينا الآن أن نتذكر ونستفيد مما رجونا من قبل ألا ننساه :
" ثورة ٢٣ يوليو عبد الناصر ينتميان إلى الخط الوطني الثوري الذي يتميز أساساً عن الخط الوطني الإصلاحية بأنه يعطي مشكلة التحرر أولوية على مشكلة الديمقراطية. وحين يتصدى لحل مشكلة الديمقراطية يعطي الأولوية لجانبها الشعبي .

(الحلقة ٣ من هذا الحديث) .

إذا تذكرنا هذا أصبح محتوماً علينا: أولاً : أن نتوقع أن عبد الناصر كان في تلك الفترة مشغولاً بحل مشكلة الاحتلال الإنجليزي قبل أن يكون مشغولاً بمشكلة الأحزاب والديموقراطية وثانياً : أن عبد الناصر كان يبحث عن حل لمشكلة الديمقراطية في مصر يتفق مع متطلبات حل مشكلة احتلال مصر. وثالثاً : ان عبد الناصر كان يبحث عن حل لمشكلة الديمقراطية في صفوف الشعب ذاته .

وهذا ما كان فعلاً . ومن تلك الابعاد الثلاثة تحددت صيغة ومضمون مشروع حل مشكلة الديمقراطية الاوول في مصر : هيئة التحرير .

فأولاً ،

منذ اليوم الأول للثورة بدأ الأعداد للمعركة المحتملة ضد الاحتلال الانجليزي . لم يكن طرد الملك إلا مقدمة تخلصت بها الثورة من العميل الأول . وتلتها تدابير صارمة وسرية. فقد كان عبد الناصر يمثل

الخط الوطني الثوري الذي عرفنا عنه أنه كان يرفع شعار " لا مفاوضة إلا بعد الجلاء " . ولكن عبد الناصر هو القائد لهذا الخط يلي السلطة في مصر فيصبح رجل دولة عليه ان يفاوض قبل ان يقاتل . ولقد حل عبد الناصر ذاك التناقض بالحل الذي سيحسب فيما بعد من عبقریات الثورة الفيتنامية . المفاوضات تحت ضغط القتال . وهكذا بدأ عبد الناصر - اولا - بالاعداد للقتال . القتال الثوري وليس القتال النظامي . نعي حرب العصابات .

ففي الأشهر الأولى للثورة بدأت بوسائلها الخاصة تفرض الحصار والمراقبة على رجال السفارة الإنجليزية في مصر وتقطع خيوط اتصالاتهم بعملائهم في الداخل . ولقد فرضت قيودا مشددة على التعاون بين القوات الإنجليزية المرابطة في منطقة القناة بين سكان المدن المصرية المجاورة . و الغت كافة الصحف التي عرفت بالدعوة الى مهادنة المستعمر او التعاون معه . وعلى عجل وسرا انشئت ونشطت مصانع الاسلحة الصغيرة اللازمة لحرب العصابات ونقلتها وخزنتها في مواقع سرية قريبة من مواقع القتال المنتظر . ثم أخذت في تخزين المواد الغذائية والبتروول لمدة تكفي مصر ستة أشهر على الأقل .

ثم أنشأت مراكز تدريب " الحرس الوطني " ولما ان تم تدريب عدد كاف منهم ، وكلما تم تدريب عدد، أرسلتهم ووزعتهم في قلب معسكرات الجيش الإنجليزي في هيئة عمال وموظفين وموردين . وعينت للمعركة القادمة قائدا من الضباط الاحرار هو : كمال رفعت .

وثانيا،

بينما كان الاعداد لقتال المحتلين قائما على قدم وساق كان التحضير لتنظيم الوحدة من أجل التحرير قائما على قدم وساق أيضا . لم يكن ثمة مجال للتفكير في أية صيغة تسمح بالتعدد الحزبي او بالصراع الاجتماعي . لأن الأولوية كانت - في ذهن عبد الناصر - للتحرر الوطني . وكان لا بد من أن تلتحم الجبهة الشعبية في اطار تنظيمي واحد فقامت هيئة التحرير تنظيما واحدا .

وثالثا،

كان عبد الناصر يعرف ما كان كل المصريين يعرفونه من علاقة بين قوى الاحتلال والحزاب الليبرالية التي حلتها الثورة . ولم يكن ادعاء على تلك الاحزاب ما جاء في قرار حلها الذي اذاعه محمد نجيب حين قال : " ولما كان اول أهداف الثورة هو اجلاء الاجنبي عن أرض الوطن ، ولما كنا أخذين الان في تحقيق هذا الهدف الاكبر والسير به الى غايته مهما تكن الظروف والعقبات ، فاننا كنا ننتظر من الاحزاب ان تقدر مصلحة الوطن العليا وتقلع عن أساليب السياسة المخربة التي أودت بكيان البلاد ومزقت وحدتها وفرقت شملها لمصلحة نفر قليل من محترفي السياسة وأدعياء الوطنية . ولكن على العكس من ذلك اتضح لنا ان الشهوات الشخصية والمصالح الحزبية التي أفسدت أهداف ثورة ١٩١٩ تريد ان تسعى سعيها ثانية بالتفرقة في هذا الوقت الخطير من تاريخ الوطن فلم تتورع بعض العناصر من الاتصال بدولة أجنبية .. " لم يكن ادعاء بل كان حقيقة يختلف مداها من حزب الى حزب (ما عدا الحزب الوطني كما أقر عبد الناصر وأشرنا اليه من قبل) . ذلك لأنها كانت أحزابا من أولاد وأحفاد حزب الامة : ضد الصدام مع الانجليز ومع التعاون معهم ثم يختلفون فيما بينهم درجات . ومن هنا اتجهت الثورة في تحقيق الوحدة الوطنية وصيغتها الديمقراطية الى الشعب بعيدا عن خريجي مدرسة مهادنة المستعمر والتعاون معه، فكانت هيئة التحرير .

ولم يلبث كل هذا ان ثبت في الواقع فبعد ان اكتمل الاعداد للصدام وحلت الاحزاب وقامت هيئة التحرير أعطى عبد الناصر اشارة البدء الى النضال من اجل انتهاء الاحتلال . ولما كانت هيئة التحرير جزءا من

خطة المعركة فلم يكن اعتبارا انه أعطى تلك الاشارة بمناسبة افتتاح فرع هيئة التحرير في شبين الكوم ٢٧ فبراير ١٩٥٣ قال : " على الاستعمار أن يحمل عصاه ويرحل . أن الشعوب التي تساوم المستعمر على حرياتها توقع في نفس الوقت وثيقة عبوديتها لذلك فإن أول أهدافنا الجلاء بدون قيد أو شرط " . وتوالى من فروع هيئة التحرير خطب عبد الناصر التي تحولت الى شعارات و اغان قال يوم ١٧ مارس ١٩٥٣ ، ردا على الصحف الانجليزية التي زعمت ان الجلاء سيعرض مصر والقناة لمخاطر أجنبية : " ان الدفاع عن الشرق الاوسط أمر يعني دول هذه المنطقة أكثر من غيرهم ولن يستطيع شعب يزرع تحت نير الاستعمار أن يدافع عن استمرار هذا الاستعمار في وطنه بحجة تخويله من اعتداء آخر يتعرض له هذا الشعب او لا يتعرض " . وقال في اليوم التالي ١٨ مارس ١٩٥٣ : " ان مصر لن تساوم على حقها الطبيعي في الجلاء الناجز الكامل ، ولاتقبل أي نوع من أنواع الاحتلال ، ولن تسمح في حالة نشوب حرب للبريطانيين في استخدام القاعدة الجوية في القناة . والمصريون أقدر على تحمل مسؤوليات الدفاع عن القناة من أية قوة أجنبية . وستحافظ مصر على استقلالها وحريتها حتى آخر رجل وامرأة " . وأندز قائلا : " اذا لم تتخلص بلادنا من الاحتلال فسنسحب قواد الثورة من الحكومة لقيادة الشعب في حرب عصابات نشنها على الانجليز وسننشر أعمال الفدائيين بطريقة تشعر هؤلاء بانهم يدفعون غالبا ثمن عدوانهم على بلادنا " .

بعد هذا، وليس قبله، بدأ عبد الناصر المفاوضات مع الانجليز يوم ٢٧ أبريل ١٩٥٣ . وبمجرد ان أحس ربح المساومة قطع المفاوضات يوم ٨ مايو ١٩٥٣ أي بعد عشرة أيام من بدئها .. وبدأت المقاومة السرية وأعمال التدمير في المعسكرات الإنجليزية وتوزيع الأسلحة على أفراد الشعب في منطقة القناة وتصاعدت إلى درجة أنه في يناير ١٩٥٤ قال سلوين لويد وزير خارجية بريطانيا في مجلس العموم " أنه من المستحيل الوصول إلى اتفاق مع مصر ما دامت هذه الأعمال مستمرة " . وأعلن وكيل وزارة الخارجية في مايو ١٩٥٤ أنه وقع ٥٢ اعتداء على جنودهم في منطقة القناة في الأسابيع الستة السابقة فاضطرت بريطانيا إلى طلب استئناف المفاوضات في يوليو ١٩٥٤ بعد أن استمعت جيدا إلى قول عبد الناصر في مدينة الاسماعيلية (منطقة القناة) يوم أول يوليو: " لن يقف الاستعداد للمعركة إلا حينما يخرج آخر جندي أجنبي من هذه البقعة الغالية من أرض الوطن .. ولن يقف الاستعداد للمعركة إلا بعد أن نشعر أننا كرماء في بلادنا قد حصلنا على حريتنا فإن هدف ثورتنا هو تحرير مصر تحريراً كاملاً " .

المسحراتي :

في إطار ذلك الصراع من أجل التحرر قامت هيئة التحرير كأول مشروع للثورة لحل مشكلة الديمقراطية في مصر. نريد أن نقول أن عبد الناصر لم يتوقف عند جمع كافة السلطات في بداية عام ١٩٥٣ ولكنه حاول ان يحل مشكلة الديمقراطية في مصر عن طريق هيئة التحرير التي رأى أنها الأسلوب المناسب لحل تلك المشكلة في ظروف الصراع ضد قوة الاحتلال من أجل التحرر الوطني . ولقد سخرت الثورة ، وعبد الناصر شخصياً ، كل الامكانيات المتاحة بشريا وماليا وإعلامياً وثقافياً لإنجاح هيئة التحرير. ولقد كان الاصرار على انجاحها قاطع الدلالة على ثبات عبد الناصر في الاتجاه الديمقراطي وان تحديد فترة الانتقال بثلاث سنوات كان يرجع إلى الاعتقاد بأنها مدة كافية لنجاح مشروع هيئة التحرير . ولقد حققت بقيامها أول نجاح جزئي هام . هام لأنه يتصل بالمبدأ الديمقراطي ذاته إذ حسمت الشك في إتجاه الثورة ديموقراطياً بعد أن كان الاستبداد بالسلطة يثير الشك وان كان لا يطفىء الأمل . إن قيام هيئة التحرير حول الأمل المعلق إلى فعل إيجابي وضعت الثورة على أول الطريق إلى حل مشكلة الديمقراطية في مصر . هذا- طبعاً- بالإضافة إلى الأمل المعلق على لجنة وضع الدستور التي شكلتها الثورة من رجال القانون وعلماء الاجتماع وممثلين للاتجاهات السياسية حتى القديمة منها ، بقرار ١٣ يناير ١٩٥٣ وكانت ما تزال قائمة بمهمتها .

ومما هو جدير باكبر قدر من الانتباه أن هيئة التحرير كانت تمثل- عبد الناصر كما يبدو من أقواله- مرحلة أولية وتحضيرية لقيام أحزاب جديدة . في أول المرحلة قال في المؤتمر السياسي العام الذي انعقد في ميدان الجمهورية يوم ١٦ سبتمبر ١٩٥٣ : " إن هذه الثورة لن تتخلى عن مكانها حتى تحقق هدفها الأكبر وهو القضاء على الاستعمار وأعوانه من الخونة المصريين ومهما طال الأمد فهي معركة بدأتها ولن نعرف فيها زماناً ولا مكاناً حتى تتطهر البلاد من المستعمرين والخونة والمضللين والمارقين . وعندئذ سنتعلم الأحزاب أن تنشأ على قواعد جديدة من أجل مصر وليس من أجل حفنة من الناس المضللين " . وفي نهاية المرحلة يقول الصحفي الهندي كارنجيا يوم ١٠ مارس ١٩٥٧ نقلاً عن عبد الناصر : " واستطرد الرئيس فأعرب عن ثقته بأن الزعماء الوطنيين المخلصين سينتخبون وأن البرلمان ستقوم فيه تكتلات ومجموعات وربما تكون فيه معارضة في المدى الطبيعي للأحداث كما تبرز بعد ذلك طبعاً قوى سياسية جديدة ومن المحتمل أن تكون هناك أحزاب " . وهو جدير بأكبر قدر من الانتباه لأن عبد الناصر لن يتخلى عن التعدد الحزبي كحل نهائي لمشكلة الديمقراطية إلا بعد قيام الثورة بعشر سنوات تعلم فيها من التجربة دروساً كان بعضها شديد المرارة كما سنرى فيما بعد .

يهمنا الآن أن نسأل : هل كانت هيئة التحرير مشروعاً ديمقراطياً حقاً؟..

نتذكر ما قلناه من قبل في مقدمات هذا الحديث لنقف مع الشعب ، أغلبية الشعب ، ونسأل سؤالاً آخر . هل كانت سلبية الشعب ، أغلبية الشعب في مصر ، إزاء النشاط العام والسياسي واقعاً أولاً ؟.. لا شك أنه كان واقعاً لا يستطيع أحد إنكاره خاصة إذا انتبه إلى أننا نعني بالشعب أغلبيته من الفلاحين والعمال وصغار الحرفيين والمهنيين و النساء و الجنود وأمثالهم . أولئك لم يكونوا قبل الثورة حتى ناخبين . وكان الناخبون منهم يختارون في الانتخابات مرشحي السلطة أو من توعد السلطة بانتخابه . وعن طريقهم استطاعت حكومات الأقلية أن تشكل برلمانات ذات أغلبية لا تقل عن أغلبية الوفد . ولم يكونوا يقرأون الصحف فإن نسبة الأمية فيهم كانت أكثر من ٩٠ في المائة . وما كان يعنيه ما يدور في قمة السلطة في القاهرة . ولم يستطع أي حزب سياسي أن يكسبهم إلى عضويته العاملة . أو على الأصح لم يهتم أي حزب بأن يكسبهم إلى عضويته العاملة ويشركهم في نشاطه المنظم . ولم يهتموا هم بأن يكونوا أعضاء عاملين في أي حزب . لقد كان حزب الوفد هو حزب الأغلبية بدون منازع ولكن بمعنى انه في أية انتخابات حرة كان يحصل مرشحوه على أغلبية أصوات الناخبين . ولكن حزب الوفد كتنظيم كان محدود العدد والعضوية وكان قصارى انتشاره التنظيمي ما كان يسمى لجان الوفد في المحافظات . وكانت عضويتها الثابتة مقصورة على عدد ضئيل من النواب والشيوخ أو ممن يحضرون أنفسهم ليكونوا نواباً وشيوخاً . وكان امتداده في الجامعات مجموعات من طلاب السنين النهائية ينفذون أوامر قيادته تمهيداً لتلقي الوظائف بعد التخرج . على أي حال كان حزب الوفد حاضراً في المدن على وجه ما . أما في القرى والكفور والعزب والمصانع و المعامل والحواري والأزقة والصحاري ، وكل تلك الأماكن الكئيبة التي يعيش فيها الشعب ، فلم يكن لحزب الوفد وجود منظم . مرة واحدة حين أنشئ حزب مصر الفتاة (٢١ أكتوبر ١٩٣٣) على النمط الفاشستي عرفت المراكز والقرى لجاناً حزبية ثم انحسرت التجربة سريعاً ولم تترك أثراً . ومرة أخرى عرفت المواقع الشعبية تنظيم الأخوان المسلمين كجماعة دينية وكان جل أعضائها في الريف أخواناً في الدين وفديين أو غير وفديين في الانتخابات . لهذا لم يكن غريباً أن حزب الوفد قد أفلس أو كاد في فترة أقصائه عن الحكم بعد ١٩٤٤ حتى اضطر- حين عاد إلى الحكم - أن يتاجر في الرتب والألقاب ليعمر خزانته (كان ثمن رتبة الباشوية ٣٠٠٠٠ جنيه ورتبة البكوية ١٠٠٠٠ جنيه واستطاعت طائفة من تجار مخلفات القوات الانجليزية أن تصبح من الباشوات والبكوات . مرجع ذلك إلى أن تلك الأحزاب جميعها كانت تفتقد الظاهرة الجماهيرية المنظمة والاشتراكات الثابتة وكانت تعيش على تبرعات قياداتها من الاقطاعيين والرأسماليين الطامعين في الحكم أو في تسخير الحكم لمصالحهم . خارج تلك الدائرة كان الشعب راكداً .

ثم جاءت هيئة التحرير حجراً ألقى في بحر الركود الشعبي . وامتألت القرى والكفور والعزب و الأحياء الشعبية، بالإضافة إلى المدن ، بمقار هيئة التحرير . ووقع كل مصري تقريباً ، أو ختم أو بصم على طلب العضوية. وظهرت في القرى صفات يتنافس عليها الناس غير العمودية والمشیخة والخفر تلك هي صفة " عضو هيئة التحرير " . واحتفظ الأميون في جيوبهم بفخر شديد، ببطاقات عضوية هيئة التحرير قبل أن يعرفوا بطاقات إثبات الشخصية (الهوية) . ولم تتركهم الثورة يلتقطون أنفاسهم . فهي تدعوهم وتجمعهم و " تلملمهم " وتحشدهم في كل مكان من أرض مصر وفي كل مناسبة ، وحتى بدون مناسبة، ليستمعوا في فضول وعجب وإعجاب إلى رجال الثورة يتحدثون إليهم أحاديث طويلة عن التحرير والحرية والاستعمار وعن مصر التي هي مصرهم والحكم الذي هو حكمهم والمستقبل الذي هو مستقبلهم . وتشهر أمامهم علناً وبأقصى الألفاظ بالملوك والأمراء والباشوات والباكوات والسادة الذين ما كان يخطر ببال المستمعين قط أنهم قابلون لأن يشهر بهم .

وقامت هيئة التحرير، على مدى ثلاث سنوات بدور المسحراتي اللوح ، تصرخ وتغني وتطبل لتوقظ الناس من " أحلى نومة " بصرف النظر عن الصائمين وغير الصائمين .

طرائف للذكرى:

ولم يكن الأمر يخلو من الطرافة التي تثير الضحك مرحاً وليس سخرية، وان كانت جماعة الليبراليين ومتفقوها قد سخرت من التجربة كلها سخرية لاذعة. ولم يضحك أحد مرحاً كما ضحكنا يوماً من منظر الموسيقار الرقيق " الموسوس " محمد عبد الوهاب وهو محشور في ركن من أركان ميدان الجمهورية (عابدين) يغني لمائة ألف مصري محتشدين في الميدان يهتفون للثورة . هو يغني وهم يهتفون فلا يكاد يسمع نفسه. وهم يتصببون عرقاً وهو يدرأ عن أنفه ما لا يطيق بمنديل معطر . ولم يكن محمد عبد الوهاب إلا عميد الفنانين في مصر الذين زفوا الثورة إلى شعب مصر بكل أنواع الفنون .

ولم يضحك أحد مرحاً مثل الذين ضحكوا وهم يرون الألوف من الفلاحين المجاهدين وقد جمعوا من الغيطان لتلقى عليهم الخطب المطولة في الحرية والتحرير فلما أعيد عليهم نداء " ارفع رأسك يا أخي " اختلط عليهم المعنى الحقيقي بالمعنى المجازي فرفعوا رؤوسهم المدلاة من فرط الارهاق .

وجذب الاصرار على اليقظة كثيراً من المثقفين فذهبوا يبتكرون أساليب غريبة للإيقاظ ، من أول قطارات " الرحمة " تنطلق من القاهرة لتزور المدن والأرياف وتدعو الفقراء إلى إعانة الفقراء متخذة من الدعوة وسيلة إلى تثبيت معاني الوحدة الوطنية ومسئولية الشعب عن حل مشكلاته بنفسه، إلى مئات من الحافلات تنطلق ذات يوم من القاهرة تحمل الكتاب والصحفيين والمترفين والفضوليين والانتهازيين أيضاً ، كل يحمل شجرة صغيرة لزراعة غابة " كوم أو شيم " قرب الفيوم . إلى ما هو أكثر من هذا جدية حين كسر حاجز الصحراء وأنشئت مديرية التحرير وأقيمت في صحرائها قرى نموذجية ونقل إليها الفلاحون بعد أن ألبسوا أزياء موحدة قريية الشبه بأزياء الفلاحين في هولندا.. هذا قبل أن تنثر أرضها ما يكفي لشراء تلك الأزياء.

ثم تؤمم القناة فيكاد الشعب أن يجن فرحاً ويكاد كل مصري أن يحسب نفسه شريكاً في تأميم القناة . ولم يكن تأميم القناة مجرد إجراء اقتصادي أو سياسي موجه ضد الانجليز أو غيرهم بل كان إعلاناً مدوياً بأن مصر قد تحررت- أخيراً- من احتلال . هكذا فهمه الشعب في مصر وهكذا فهمته جماهير الأمة العربية وهكذا فهمه العالم كله فيما اعتقد. ثم تأتي الأحداث الكبرى وتتعرض مصر للغزو الثلاثي في أكتوبر ١٩٥٦ فإذا بالشعب كله رجالاً ونساء وأطفالاً يخرج إلى الشوارع هاتفاً " حنارب.. حنارب " مردداً بذلك نداء قائده في ساحة الأزهر. وتشهد مصر ما لم تشهد منذ أحمد عرابي : جموع الفلاحين

من القرى ومن كل أطراف مصر تحمل أسلحتها بنادق وفؤوس وعصي وتحمل إرادتها المتحررة متجهة الى حيث لا تدري " لتحارب " . ويقع الغزو فينهار بعض أعضاء مجلس قيادة الثورة أنفسهم (عبد الحكيم عامر وصلاح سالم) ولكن عبد الناصر يرفض الاستسلام ويفتح مخازن السلاح ويوزعه على الشعب ويدفع بجزء كبير منه إلى كهوف الجبل الشرقي في محافظة أسيوط - التي يعرفها جيداً - لتكون تحت تصرف معركة الشعب ضد الغزو الجديد فيما لو سقطت القاهرة وزمجت في الماء الراكد أمواج روحية هائلة . هنالك كانت اليقظة قد تجاوزت إطارها وذابت الثورة- لفترة- في أمواج الجماهير المتلاطمة فتحول المد الجماهيري إلى طوفان أطاح بكل نظام وتنظيم . ومع ذلك فحين وجه إلى الشعب نداء بأن يعيد الأسلحة التي وزعت عليه بدون إيصالات أعاد شعبنا الأصيل إلى الثورة التي وثقت به كل قطعة من السلاح التي وزعته . حتى اللصوص وجدوا أن ليس من الرجولة أن يخذلوا الثورة التي وثقت بأمانتهم .

وماذا عن الديموقراطية:

هل كان لكل ذلك علاقة بالديموقراطية مشكلة أو الديموقراطية حلاً؟

تتوقف الإجابة على موقف كل واحد من الديموقراطية . أما الليبراليون والمتقنون - إلا القليل- وتلك الشريحة الممتازة علماء ومالاً فقد كانت في هيئة التحرير اصطناعاً وتهريجاً وتضليلاً وضياًعاً للوقت والمال و" ضحكاً على الناس " وافتعالاً لحركة جماهيرية أبعد ما تكون عن الجماهير وعن الديموقراطية وكان المتحذلقون منهم يرون فيها خطة مدبرة لاضفاء شكل جماهيري على ديكتاتورية عسكرية لا تريد الاعتراف بحقيقتها. وكانت حجة كل أولئك أن الجماهير لم تكن هي التي أنشأت هيئة التحرير ولم تكن هي التي وضعت نظامها وما كانت هي التي تقودها أو تحركها أو تسهم في تكوين عناصر نشاطها . كانت الجماهير " تلملم " لتزى أو تسمع أو تصفق أو تتظاهر ثم تفض حين يطلب منها قادة الثورة . وكان كل هذا صحيحاً إلى حد كبير. ومن هنا فإن الذين توقعوا لهيئة التحرير أو من هيئة التحرير أن تكون هي ذاتها منظمة ديموقراطية قد خاب أملهم فيما توقعوا لها وما توقعوا منها.

أما الذين كانوا يقفون من مشكلة الديموقراطية موقف الشعب لسب وبيرونها على ضوء احتياجاته الفعلية فلا شك يقدرون ما أسهم به المشروع الديموقراطي الأول للثورة في سبيل حل مشكلة الديموقراطية في مصر .

اشتركت الجماهير العريضة في منظمة جماهيرية اشتراكاً شكلياً . فليكن . ولكن تلك الجماهير لم تكن من قبل تشترك في أية منظمة ولم يكن أحد يهتم بإشراكها . تحركت الجماهير بالاغراء أو حتى بالقسر . فليكن . ولكن تلك الجماهير كانت قد اعتادت عدم الحركة أصلاً . جمعت الجماهير لملمة في السراقات لتسمع الخطب السياسية التي لا تفهم منها شيئاً . فليكن . ولكن تلك الجماهير لم تكن تجتمع إلا في الجنائز ولم تكن تسمع ولا تهتم بأن تسمع خطاباً سياسياً ولم يكن أحد يهتم بأن يسمعها خطاباً سياسياً . شددت هيئة التحرير انتباه الجماهير إلى أشكال مصطنعة من النشاط العام . فليكن . ولكن تلك الجماهير لم تكن من قبل تنتبه أصلاً للعمل العام . ركزت هيئة التحرير على الأميين والجهلة ولم تنتج فرصة كافية للمتقنين . فليكن. ان مشكلة الديموقراطية في مصر كانت كامنة في صفوف الأميين والجهلة وليس بين المتقنين .

باختصار إن الثورة لم تحل في تجربتها الأولى " الديموقراطية في مصر ولم تحقق شيئاً يهم الليبراليين ولكنها في مصر الشعب اقتحمت كل المواقع وأيقظت كل النيام و حملتهم على أن يفتحوا أعينهم على القضايا العامة وان يستمعوا إلى أحاديث وأناشيد الحرية . ولقنتهم أول دروس الوعي السياسي . وأهم من هذا كله انها أقتعتهم وحاولت أن تقنعهم وبكل الوسائل والأساليب أنهم الأصل والعنصر الأهم في

مشكلة الديمقراطية. وهي محاولات لم يصدقها بسهولة شعب تأمرت كل الأحزاب السابقة على عزله فانعزل . ولقد كان كل ذلك انجازاً ديمقراطياً كبيراً بصرف النظر عن بقي يقظاً ومن عاد إلى نومه ، من صدق أن له حقاً ومن لم يصدق ، و بصرف النظر عن كل أسباب الضحك مرحاً أو الضحك سخرياً. أيّاً ما كان الأمر فقد كانت مرحلة هيئة التحرير دليلاً لا شك في صحته على إصرار الثورة وقائدها عبد الناصر على حل مشكلة الديمقراطية في مصر على مستواها الأكثر حدة وهو المستوى الشعبي .

كانت خطوة تلتها خطوات . كانت تجربة تناولها التصحيح .

فلنتظر الخطوة التالية.

(٩) السلطة، كل السلطة، للشعب

نهاية الحركة الأولى :

" التجربة. الخطأ. التصحيح " تلك هي الحركات الثلاث للمنهج التجريبي الذي عالج به عبد الناصر مشكلة الديمقراطية في مصر . وبهذه الحلقة من الحديث تنتهي الحركة الأولى : التجربة ثم نبدأ بعدها الحديث عن الحركة الثانية : الخطأ . تمهيداً لمرحلة ختامية يكون حديثنا فيها عن التصحيح . بدون أن ننسى أن الحديث كله عن تجربة عبد الناصر وخطأ عبدالناصر وتصحيح عبد الناصر. وأن الحديث كله لعبد الناصر، وليس لنا منه إلا المقدمات التي تفتح له المجال ، والهوامش التي تربطه بالوقائع ، وبعض التعليقات التي تساعد على تفهم مضامينه ثم العناوين .

نقول هذا وندعو الله أن يلهم الصبر لمن بدأوا يضيّقون بحديث طال بدون أن يصادفوا فيه نقداً لتجربة عبد الناصر كأننا نسبح بحمده وهو ميت وما سبحنا بغير حمد الله وهو حي ، لكل شيء أن والصبر طيب. وقريباً سندعو الله أن يلهم الصبر لمن سيضيّقون بحديثنا لفرط ما سيتضمنه من عرض لأخطاء تجربة عبد الناصر في علاجه لمشكلة الديمقراطية في مصر .

المسألة اننا نكشف أو نكتشف ، رؤية عبد الناصر للمشكلة ومحاولاته حلها . وقد كان عبد الناصر، حتى المرحلة التي قطعناها ، يعتقد أنه يحلها الحل الصحيح . وفي مرحلة لاحقة سيقول لنا عبد الناصر نفسه ما هي الأخطاء ونحن لا نريد أن نتدخل فنسبفه.

المهم، أن عبد الناصر، في نهاية مرحلة الانتقال ، أي في غضون عام ١٩٥٥، عبّر بقوة عن اقتناعه بنجاح ما تم من خطوات على سبيل حل مشكلة الديمقراطية، وبهيئة التحرير، بل إنه أعلن انتصاره في حل المشكلة. قال في نجع حمادي يوم ٥ يوليو ١٩٥٥: " إذا قلنا أن فترة الانتقال قد انتهت فإننا نعني أنكم جميعاً قد أصبحتم مجلس الثورة لا عشرة منكم فقط . أن الشعب جميعاً ، حينما تنتهي فترة الانتقال، يصبح هو مجلس الثورة . هذا هو معنى الديمقراطية وهذا هو معنى الحرية وهذا هو معنى البرلمان " . وقال في قرية برنشت يوم ٢٣ يوليو ١٩٥٥ : " ها نحن بعد ثلاثة أعوام أقول لكم اننا انتصرنا في الثورة الوطنية وحققنا الجلاء والثورة السياسية فقضينا على الاستبداد السياسي الذي كان يتمثل في السياسيين القدامى وأعاونهم ، هذا الاستبداد الذي خيم على هذا الوطن وكنا نعاني منه الكثير. لقد انتصرنا في الثورة الوطنية والثورة السياسية.

وقال في القاهرة يوم ١٦ يناير ١٩٥٦: " استطعنا يا أخواني في خلال هذه السنوات الثلاث أن نقضي على الاحتكار نقضي على سيطرة رأس المال على الحكم وأن نقيم حكماً نظيفاً ينبثق من ضمير هذا

الشعب وينبثق من نفسية هذا الشعب وينبثق من آمال هذا الشعب .. كانت فترة السنين الثلاث الماضية فترة هدم وفترة تصفية للرجعية والاستعمار ولاعوان الاستعمار . ولكننا اليوم نعلم أن هذا الدستور هو بداية الكفاح من أجل العمل والبناء . إن الدستور لم يكن هدفاً ولكن الدستور يرسم الطريق إلى غرضنا الأكبر. إن الدستور هو تعبئة كاملة لأبناء هذا الشعب . إن الدستور الذي نعلنه وثيقة تكتب ولا وثيقة للخداع ولا وثيقة للتضليل لأننا نعلنه نحن الشعب .. لا يعلنه فرد من الأفراد ولا سلطان ولا صاحب سلطة. ان الدستور الذي نعلنه اليوم يبين خطة الكفاح ولا نهاية الكفاح .

" إن الدستور الذي نعلنه اليوم يبين وسيلة الكفاح ويرسم وسيلة الكفاح "

" أيها المواطنون : إن الثورة الحقيقية تبدأ اليوم . ثورة من أجل العمل . ثورة من أجل البناء . ثورة يمارسها الشعب ، ثورة يحرسها الشعب . تحرسونها أنتم جميعاً ويحرسها أولادكم من بعدكم ويحرسها أحفادكم "

ثم يعلن من دار الرئاسة بالقاهرة يوم ١٧ يناير ١٩٥٦ قرار الانتصار : " لقد زالت دولة الأقطاع وقامت دولة الأحرار . انتهت دولة الأسياد والعبيد وقامت دولة المساواة كلنا في هذه الأرض أحرار "

ما الذي حدث :

ما الذي حدث في نهاية فترة الانتقال حتى يستطيع عبد الناصر، بكل تلك الثقة أن يعلن انتصاره في حل مشكلة الديمقراطية وقيام " دولة الأحرار "، بل وانتهاء دور مجلس الثورة؟.. حدث أمران لكل منهما دلالاته الديمقراطية الواضحة .

الأمر الأول : أن عبد الناصر قد أوفى بوعده للشعب وأنهى فترة الانتقال في آخر يوم من السنوات الثلاث التي حددها يوم ١٦ يناير ١٩٥٣ . بداها بالاستبداد بالسلطة . وخلالها انتصر على كل القوى التي تصدت للثورة. وفي نهايتها لم يكن في حاجة إلى أن يسترضي أحداً أو يخاف من أحد . كان يستطيع أن يبقى مستبداً بالسلطة لأية مدة يريد. كان يستطيع أن يمد فترة الانتقال سنة أخرى أو أكثر كما فعل حكام من قبله ومن بعده . و لكنه أوفى بوعده و أنهى فترة الانتقال .

الأمر الثاني : هو إعلان دستور ١٩٥٦ فطوال المرحلة السابقة كانت اللجنة التي شكلت بقرار ١٣ يناير ١٩٥٣ مستمرة في وضع مشروع الدستور الذي وعدت به الثورة في نهاية فترة الانتقال . ولقد أعدته فعلاً وقدمته إلى مجلس الوزراء يوم ١٧ يناير ١٩٥٥ ولكن عبد الناصر رفضه. لماذا؟... لأنه يأخذ بالنظام النيابي البحت . وتولى عبد الناصر شخصياً اعداد الدستور الجديد الذي أعلنه في ١٦ يناير ١٩٥٦ .

ان هذا الدستور، دستور ١٩٥٦، يستحق الانتباه الجاد من كل الذين يريدون جادين أن يعرفوا موقف عبد الناصر من الديمقراطية عامة ومن مشكلة الديمقراطية في مصر . ذلك لأن فيه صاغ عبد الناصر لأول مرة أفكاره عن الديمقراطية في نصوص دستورية . حول رؤيته إلى نظام للحكم . ولأن به عبّر عبد الناصر، بوضوح قاطع ، عن بدء القطيعة بينه وبين الديمقراطية الليبرالية . تلك القطيعة التي ستتحول في مرحلة لاحقة إلى عداء صريح . ولقد عبّر عبد الناصر عن بدء القطيعة مع الليبرالية برفضه النظام النيابي البحت..

للمساهمة في تفهم أعمق للموقف نقول كلمة عابرة عن النظام النيابي .

أعطني وكالة.. لأحكمك :

باختصار مختصر نحوّل ثلاثة قرون من التاريخ إلى أسطر معدودات ولا نخل بالجواهر إن شاء الله .

(حتى القرن السادس عشر) كانت الكنيسة تسيطر على حكم وحكام أوروبا باسم نظرية الحق الألهي . الحكم لله وحده ويختار لأدائه في الأرض من يشاء . ولما كان البابا هو ممثل الله في الأرض فقد كانت كلمته مصدر الشرعية والحرمان . وساد القانون الكنسي بعد أن لم يكن في أوروبا قانون . و لكن أوروبا الإقطاعية كانت محاصرة منذ النصف الثاني من القرن الثامن . كان قد حاصرها المسلمون . ففرض الحصار على الإقطاعيات أن تتبادل منتجاتها وخدماتها بعد أن سدت طرق التجارة الخارجية . فنشطت التجارة الداخلية وكان التجار في أول أمرهم باعة جوالين فيما بين الإقطاعيات فأطلق عليهم " المعفرة أقدامهم " (ما تزال المحاكم التجارية في إنجلترا تحمل اسما ترجمته محاكم المعفرة قدمه) . أولئك كانوا رواد الطبقة البورجوازية التي لم تلبث حتى حولت الانتاج من الاستهلاك إلى المبادلة ، وحررت الفلاحين من التبعية الإقطاعية، وقامت المدن والمراكز التجارية و المناطق الحرة وأنشأت البنوك وأباحت الربا بعد أن كان محرماً ، و صاغت القوانين ورشت أو أقرضت الأمراء ومولت حروبهم.. " وفي مقابل كل خطوة كانت تحصل- بالثمن أو بالرشوة أو بالقوة - على " حرية " جديدة . وكانت تلك الحريات البورجوازية، كلها، تستهدف غاية " تجارية " واحدة .. عدم تدخل الحكام في شؤون التجارة وما تستلزمه من " حرية " التعاقد، و " حرية " العمل و " حرية " الانتقال و " حرية " المضاربة و " حرية " التملك.. وذلك هو الجوهر مما عرف باسم الليبرالية .. عدم تدخل الدولة.. إلا لمصلحة البورجوازية بحجة حماية " الحريات " .

كانت أولى المصالح المبكرة للبورجوازية الأوروبية هي فك الحصار الإسلامي وفتح طريق التجارة إلى الشرق . فتحالفت مع الكنيسة المسيطرة فقال البابا أربان الثاني لأمرء الأقطاع : " أن الأرض التي تقيمون عليها لا تكاد تنتج ما يكفي لغذاء الفلاحين ، وهذا سبب اقتتالكم فانطلقوا إلى الأماكن المقدسة وهناك ستكون ممالك الشرق جميعاً بين أيديكم فاقتسموها " . وهكذا بدأت الحروب الصليبية التي استمرت قرناً كاملاً (١٠٩٦ - ١١٩٢) بتحريض وتمويل البورجوازية الأوروبية . أما في أوروبا فحين أراد ملك فرنسا فيليب الجميل أن يحصل من البورجوازية الفرنسية على تمويل الحرب ضد إنجلترا (١٢٩٦) أفتى البابا يونيفاس الثامن بأن المسيحية تحرم المساهمة في حرب ضد شعب مسيحي

...

فلما انتهت الكنيسة دورها في خدمة البورجوازية كان لا بد من إسقاط سلطتها بقصد إخضاعها للضرائب أولاً ولانتزاع حق القضاء منها ثانياً وليلح القانون المكتوب محل التفسيرات الكنسية للنصوص الدينية ثالثاً . فتحالفت البورجوازية مع الملوك . ونشأت نظرية العناية الإلهية كمصدر لشرعية السلطة ، فالحكم لله وحده ولكن ليس من الضروري أن يختار له ممثلاً واحداً في الأرض هو البابا . كتب جان دي باري عام ١٣٠٢ أن الحياة تنقسم إلى قسمين متميزين ومنفصلين ، قسم مادي وقسم روحي . وأن الله يختار لكل منهما من يتولاه ، فاختر الكنيسة للحكم الروحي واختار الملك للحكم الدنيوي .. فالملك قد تلقى سلطته بدون وساطة الكنيسة " . الخطوة التالية أن الله لا يختار مباشرة ولكنه يوجه الأمور الدينية بعنايته لتستقر السلطة في يد ملك . فكل ملك هو ملك بعناية الله . ولا دور للكنيسة أو البابا (مارتن لوثر ابتداء من ١٥٢٠ وجان كالفن ابتداء من ١٥٣٦) .

ولكن الأمور تجاوزت الحدود التي أرادت البورجوازية . هانت الكنيسة إلى درجة أن ملك فرنسا قبض على البابا جورج السابع ونفاه . ولكن الملوك استردوا لأنفسهم نظرية الحق الإلهي العتيقة . قال لويس الرابع عشر : " الدولة هي أنا " . وقال لويس الخامس عشر عام ١٧٧٠ : " ان حق إصدار القوانين التي يخض لها ويحكم بها رعايانا هي حقنا نحن بدون قيد وبدون شريك " وقال عام ١٧٦٦ : " ان النظام

العام كله ينبع مني ، وكل حقوق ومصالح الأمة .. هي بالضرورة متحدة مع حقوقي ومصالحي وليس لها مكان إلا بين يدي " . وكانوا يدرسون في كلية الحقوق : " إن الأمة ليست متجسدة في فرنسا بل هي متجسدة بأكملها في شخص الملك .. " . وقاد فلاسفة الاستبداد حملة ترويض البشر. هوبز في إنجلترا (كتاب العملاق عام ١٦٥١) . وجان بودان في فرنسا (كتاب الجمهورية عام ١٥٧٦) . في هذا الكتاب الأخير- وكان يعني بالجمهورية الدولة- برر بودان الاستبداد بأكثر النظريات تخلفاً ، الدولة كالعائلة، والملك هو كبير العائلة. وكما لا تصلح عائلة لا كبير لها لا تصلح دولة لا ملك لها . وكما أن على أفراد العائلة أن يطيعوا كبيرهم ، على رعايا الدولة أن يطيعوا ملكهم .. الخ .

غير أن البورجوازية التي أصبحت تسيطر على الحياة الاقتصادية والثقافية ما كان لها أن تقبل عودة الاستبداد تحت ستار هذا المنطق العائلي . وشنت ضد الملوك المستبدين ثورات دموية كانت أهمها ثورة ١٦٨٨ ضد جيمس الثاني آخر ملوك أسرة ستيوارت (١٦٨٥ - ١٦٨٨) الحاكمة في إنجلترا. كان السبب الظاهر للثورة أن جيمس الثاني أصدر قانون التسامح الديني . ولكن هارولد لاسكي الفيلسوف الإنجليزي يرجعها إلى سببها الحقيقي فيقول : " إن ملوك أسرة ستيوارت عرقلوا سبيل التجارة بالاحتكارات التي منحوها لأفراد بطانتهم " . وأسفرت الثورة عن انتصار البرجوازية وصدر أول دستور مكتوب في تاريخ أوروبا باسم " وثيقة الحقوق " .. وبعده بقرن تقريباً سنتتصر البرجوازية في فرنسا ويصدر " اعلان حقوق الإنسان والمواطن " (٢٦ أغسطس ١٧٨٩) .

السؤال الآن هو: باي حق كانت البورجوازية تتهاض الاستبداد الملكي؟.. هل بالحق الإلهي؟ لا. هل بحق العناية الإلهية؟؟ لا. هل بحقها هي في الحكم..؟ لا أيضاً : إنما تحدث استبداد الملك بحق الشعب في الحكم . وأسمته الحق الطبيعي . وقادت الشعوب ضد الاستبداد تحت الشعار الذي انتهى أخيراً إلى صيغته الفرنسية " حرية . اخاء . مساواة " انتصرت الثورات الليبرالية بقيادة البورجوازية وباسم الشعب فإن للبورجوازية أن تفسح له الطريق ليحكم .. ألم تكن الديموقراطية هي غاية الثورات؟..

أبداً . ليست البورجوازية غبية إلى هذا الحد . انها تريد أن تحكم هي ولكن باسم الشعب . تحكم من؟.. تحكم الشعب نفسه ولكن باسم الشعب . كيف يمكن أن يكون ذلك ؟ عن طريق الوكالة. فليكن . وفي فترة مبكرة من تاريخها كان " ممثلو " الشعب يجتمعون في " البرلمان " حاملين تعليمات الذين اختاروهم مكتوبة في " كراريس " وكان عليهم أن يقدموا عن وكالاتهم حساباً . ارتضى البورجوازيون ذلك يوم أن كانوا في حاجة إلى "رضى " الشعب في أوائل صراعاتهم مع الملوك المستبدين . ولكن بعد أن انتصروا أصبح عليهم أن يتحرروا من الرقابة الشعبية ...

فاخترعت البورجوازية، اختراعاً ، نظام التمثيل النيابي (موريس دو فرجيه) . وخلصته أن الشعب يختار ممثليه. ولكنهم . بمجرد اختيارهم - لا يكونون ممثلين لأحد ولا يكون لأحد عليهم سلطة الرقابة والمتابعة والعزل بحجة أن كل نائب ، بمجرد انتخابه، يمثل " الأمة " كلها ولا يمثل أحداً بعينه..

في عام ١٧٧٤ قال الفيلسوف السياسي الإنجليزي بيورك وهو يشكر ناخبي دائرة بريستول بعد اختياره نائباً : " إن البرلمان ليس مؤتمراً للمبعوثين يمثلون المصالح المختلفة المتنافسة . إنه اجتماع لمناقشة أمور أمة.. " .. ويقول الفقيه الإنجليزي بوجوس : " إن لمجلس العموم السيادة على الملك واللوردات والشعب " ويقول أستاذ العلوم السياسي الفرنسي جورج بوردو : " إن السلطة التي كسبها البرلمان من الملك والوزارة على أساس أنه ممثل الشعب لم تعد إلى الشعب . ان حركة تحول السلطة من الملك إلى الشعب قد أوقفت في مرحلة معينة حيث تدخلت قوة ثالثة هي البرلمان واستولى عليها لنفسه " . ويقول الفقيه الفرنسي الكبير كاريه دي ملبرج : " إن النظام المسمى " التمثيل النيابي " ليس نظام تمثيل نيابي بالمعنى الصحيح للكلمة لأن أعضاء الهيئة التشريعية لا يمكن اعتبارهم ممثلين لا للمواطنين ولا للأمة

" . ويقول مورييس دو فرجيه " ان الليبرالية البورجوازية قد وجدت في التمثيل النيابي " سلاحاً صالحاً لتحد من سيادة الملك و النبلاء من ناحية وتحرم الشعب من ممارسة أية سلطة من ناحية أخرى " ويقول جاريجولا جرانج - أستاذ القانون الدستوري - : " لم يكن مبدأ النظام النيابي في حقيقته إلا مبدأ سيادة البرلمان وهي تواجه سيادة الشعب نفسه الذي أبعد بعناية وعناد عن ممارسة سيادته " فيقول رينيه كابيتان: " ان النظام النيابي في أصله قام بعيداً عن الديموقراطية بل ومضاداً لها ... "

ولم يقل أحد أبداً، من علماء السياسة أو علماء القانون ، في أي مكان من العالم ، إن النواب يعبرون عن إرادة ناخبهم أو إن البرلمان يقرر ما يريده الشعب . ذلك لأنه، فيما عدا يوم الانتخاب ، لا يسمح النظام النيابي للشعب بالتدخل في شؤون الحكم أو المساهمة فيها . أقصى ما قيل دفاعاً عن النظام النيابي إنه نظام ضرورة : ما دام الشعب لا يستطيع أن يجتمع كله ليناقد ويصدر القرارات التي تحكمه فلا سبيل إلى صدرها إلا عن طريق من يختارهم لوظيفة التشريع .. ثم يكمل النقص بما يتيح النظام للشعب من وسائل الضغط (الانتخاب دورياً - حرية الصحافة- حرية الأحزاب.. الخ) . وفي مطلع العشرين بدأ إدخال نظام الاستفتاء الشعبي للاقتراب من الديموقراطية . وخلصته، أنه ما دام النظام النيابي نظام ضرورة مادية (عدم إمكان إجتماع الشعب فليبق ولتتح للشعب نفسه كل فرصة ممكنة للاسهام بنفسه في الحكم عن طريق استفتاءه في المسائل الهامة.. ولكن هذا الاتجاه الديموقراطي الذي ساد وسط أوروبا في العشرينات لم يلبث أن توقف تحت مد الديكتاتورية النازية.. ليعود فيظهر في فرنسا مرة أخرى عام ١٩٥٨ (دستور ديغول) كعلاج ديموقراطي لا بد منه لغيبة الشعب في ظل النظام النيابي ...

قبل دستور فرنسا الذي صدر عام ١٩٥٨ بثلاثة أعوام عرضت لجنة الدستور التي شكلتها ثورة يوليو ١٩٥٢، في مصر ، مشروع الدستور على مجلس الوزراء يوم ١٧ يناير ١٩٥٥ . وإذ بعبد الناصر يرفضه. لماذا؟.. لأنه يأخذ بالنظام النيابي البحث . ويضيف عبد الناصر قوله أن النظام النيابي البحث يقصر دور الشعب على مهمة انتخاب نوابه في فترات معينة من الزمن دون أن يفسح مجالاً ليمارس الشعب بعض سلطاته بنفسه أثناء هذه الفترات . ثم يصوغ عبد الناصر شخصياً دستور ١٩٥٦ ويعلنه متضمناً " الاستفتاء الشعبي " ومقرراً اعطاء السلطة كل السلطة للشعب ..

ويقولون أن تاريخ العلوم السياسية كان من مواد القراءة المفضلة لدى عبد الناصر....

دستور عبد الناصر (١٩٥٦):

إذا كان عبد الناصر يريد أن يفي بوعده ويصدر دستوراً في نهاية فترة الانتقال فلماذا لم يقبل النظام النيابي البحث ؟ . ولماذا يريد أن يقحم الشعب في ممارسة السلطة جنباً إلى جنب التمثيل النيابي وليس بديلاً عنه ؟ .. ان كل الذين يعرفون تاريخ النظام النيابي وتطوره يعرفون أنه أقل النظم إزعاجاً للحكام . فهو يقسم السلطة فيما بينهم فمنهم المشرعون ومنهم المنفذون ومنهم القضاة . ويقوم بينهم توازناً ورقابة متبادلة، ويغنيهم جميعاً عن متاعب التدخل الشعبي في أمور الحكم إلا حين يريدون العودة إليه لتجديد انتخاب السلطة التشريعية كل بضعة سنوات . قال فيلسوفه الأكبر مونتسكيو : " إن هناك عيباً خطيراً في الجمهوريات القديمة وهو أن الشعب كان له الحق في أن يأخذ قرارات إيجابية ويطلب القيام ببعض الأمور التنفيذية أيضاً ، وهو مالا طاقة أو كفاءة له به " .

فهل كان عبد الناصر يبحث عن مزيد من المتاعب . فيدخل الشعب طرفاً في السلطة في حين أن أحداً لم يطلب منه ذلك أو حتى يتوقعه؟..

سنرى من أقوال عبد الناصر التي سنذكرها فيما بعد أنه كان ما يزال مصراً على المضي قدماً على طريق حل مشكلة الديموقراطية في مصر . كان ما يزال يرى المشكلة قائمة بصفة أساسية على

المستوى الشعبي فاعتقد أن الجماهير الراكدة التي حركتها هيئة التحرير لا بد لها - لتكتمل يقظتها- من أن تسند إليها سلطات دستورية لتصبح "شريكة" رسمياً في الحكم .

وهكذا نرى دستور ١٩٥٦ يتضمن كافة الحريات والحقوق السياسية وقواعد النظام النيابي التي كان يتضمنها دستور ١٩٢٣. ولكن يضيف إليها أن يكون رئيس الجمهورية منتخباً من الشعب ، وأن يستقني رئيس الجمهورية الشعب في المسائل الهامة التي تتصل بمصالح البلاد العليا ، والا يتم التعديل في الدستور إلا بعد استفتاء الشعب فيه .

إذا كانت الدلالة الديمقراطية لهذه الإضافات غامضة على غير المتخصصين ، فإن التعديلات والإضافات التي أصابت قانون الانتخاب ، وصاحبت الدستور الجديد، كانت قاطعة الدلالة على الاتجاه الديمقراطي . ذلك لأننا إذا انتبهنا إلى أن حق الانتخاب هو الترجمة الفعلية لما يقال له الحرية السياسية، فإن أكثر من ثلاثة أرباع شعب مصر قد كسبوا هذه الحرية بعد أن كانوا محرومين منها (قانون ٧٣ لسنة ١٩٥٦) .

فأول مرة في تاريخ مصر أطلق حق الانتخاب من كل القيود تقريباً . خفض السن إلى ١٨ سنة ميلادية وهي أقل من سن الرشد المدني (٢١ سنة) . ففتح مجال الممارسة الديمقراطية لأجيال جديدة من الشباب. وتقرر حق الانتخاب لأول مرة في مصر للنساء فدخل نصف الشعب- الذي لم يخطر على بال أحد من قبل- مجالات الممارسة الديمقراطية وأصبح الآن قوة انتخابية حاسمة الأثر . وتقرر حق الانتخاب للعسكريين فزالت لأول مرة في مصر وصمة التناقض المصطنع غير المعقول التي تحرم الذين يتصدون للدفاع عن الوطن حتى الموت من المساهمة- ولو عن طريق التمثيل النيابي- في اتخاذ القرارات التي يتوقف عليها مصير الوطن ومصير حياتهم أنفسهم . ثم - لأول مرة في مصر أيضاً - أصبح الانتخاب إجبارياً وان كانت العقوبة على التخلف عنه طفيفة (جنيه واحد) . هذا الاجبار مع ضالة الغرامة يكشف عن مدلوله الديمقراطي العميق . فقد كان المقصود به حث الذين لا يطبقون الغرامة الضئيلة على ممارسة حقوقهم الديمقراطية . وهم ، نعني الذين لا يطبقون الغرامة الضئيلة ، أغلبية الشعب من الفلاحين والعمال والفقراء لأنهم هم الذين كان عبد الناصر مشغولاً منذ انشاء هيئة التحرير بكيفية الزج بهم إلى خضم الممارسة الديمقراطية وإخراجهم من سلبيتهم الموروثة .

الاتحاد القومي:

أضاف دستور عبد الناصر (١٩٥٦) شيئاً غير مسبوق على مستوى الفكر الدستوري والممارسة السياسية في مصر. فقد نص على أن : " يكون المواطنون اتحاداً قومياً للعمل على تحقيق الأهداف التي قامت من أجلها الثورة ولحث الجهود لبناء الأمة بناء سليماً من النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية .. ويتولى الاتحاد القومي الترشيح لعضوية مجلس الأمة وتبين طريقة تكوين هذا الاتحاد بقرار من رئيس الجمهورية (المادة ١٩٢) . و لقد صدرت بتكوينه عدة قرارات متتابعة (٢٨ مايو ١٩٥٧ ، أول نوفمبر ١٩٥٧ ، ١٦ مايو ١٩٥٩) انتهت إلى أن عضوية الاتحاد القومي أصبحت مقترنة بحق الانتخاب ذاته وتكوين لجانته عن طريق الانتخاب (القرار ٣٥ لسنة ١٩٥٩ والقرار ١٠٥٥ لسنة ١٩٥٩) ...

سوف ينقد عبد الناصر تجربة الاتحاد القومي نقداً مريراً . ولكن إلى أن نلتقي بذلك النقد ونعرف أسبابه دعونا نتأمل الجديد ديموقراطياً في " نظرية " الاتحاد القومي . إن الناخبين ، الذين لم يكونوا يمارسون حرياتهم السياسية كناخبين إلا مرة واحدة كل بضع سنين ثم ينتهي دورهم ، هم أنفسهم يشكلون تنظيماً قائماً دائماً يفرز الذين يرغبون في الترشيح لمجلس الأمة ثم يختار من بينهم من يرى أنهم أهل للترشيح ليتنافسوا في المعركة الانتخابية. وهكذا لم تعد علاقة الناخبين بالمرشحين علاوة وقتية تبدأ بعود

المرشحين ودعاويهم وتنتهي بمجرد أن يتم الانتخاب . لا. أصبح " شعب الناخبين " حاضراً دائماً قبل الانتخابات وفيما بينها وحين عودتها . وعلى من يطمع في أن يرشح أو ينتخب أو يعاد ترشيحه أو انتخابه أن يكسب ثقة الناخبين المنظمين في " الاتحاد القومي " وأهم من ذلك أن يبقى محتفظاً بهذه الثقة . الشعب هنا منعقد بصفة دائمة انعقاداً منظماً قائماً بجوار السلطات الأخرى ، وله حق المتابعة والمناقشة والرقابة والاعتراض ، وله على أعضاء مجلس الأمة حق الجزاء . وأقل جزاء هو عدم الموافقة على الترشيح مرة أخرى .

وهكذا تحول الشعب المنظم في " الاتحاد القومي " إلى سلطة دستورية رابعة. لسنا نحن الذين نقول هذا بل إن القضاء المصري هو الذي اكتشف طبيعته وواقفه في هذا كل شراح القانون . الشعب منظم في تنظيم واحد . تلك هي صيغة هيئة التحرير . الشعب منظم في تنظيم واحد ذي حقوق دستورية . تلك هي صيغة الاتحاد القومي جوهر الحل لمشكلة الديمقراطية هو هو ولكنه يتقدم ديمقراطياً بعد كل خطوة .

بكل المقاييس " النظرية " ، كان دستور ١٩٥٦ أكثر ديمقراطية من أي دستور سابق لأنه أضاف إلى ما سبق ولم ينقص شيئاً مما كان للشعب من قبل . وبكل المقاييس " النظرية " كان الاتحاد القومي صيغة أكثر ديمقراطية من كل الصيغ النظم الليبرالية .

التقاؤل :

ولقد كان عبد الناصر فخوراً بما أوفى من وعد، وبما حقق من ديمقراطية ، حتى أنه في حديثه إلى الصحفي الهندي كارنجيا- الذي أشرنا إليه من قبل- يكاد يعتبر مشكلة الديمقراطية قد حلت أو وضعت أسس حلها ويتوقع أن تقام على تلك الأسس " في المدى الطبيعي للأمر " حياة ديمقراطية قد لا تخلو من الأحزاب .. وكان عام ١٩٥٦ هو عام تقاؤل عبد الناصر .

قال في المؤتمر التعاوني يوم ١ يونيو ١٩٥٦: " قلنا نعمل اتحاداً قومياً . وهذا الاتحاد القومي عبارة عن جبهة وطنية تجمع بين أبناء هذا الشعب .. ستكون للشعب الأغلبية العظمى من هذا الشعب ، الناس الذين حرّموا من حريتهم أيام كان هناك برلمانات زائفة كنا كلنا نشكو منها، ونعرف أنها لا تحقق رغباتنا ولا تعمل لصالحنا ولكنها تعمل لمصلحة فئة قليلة من المستغلين أو من الاقطاعيين أو من الحاكمين الذين يريدون حكماً وشهوة وسلطاناً ، هذا الكلام كان في الماضي واليوم في هذه المرحلة الجديدة فلن تكون هناك حرية سياسية للانتهازيين أو الرجعيين أو أعوان الاستعمار إذن الاتحاد القومي يشمل جميع أبناء هذه الأمة " .

وقال يوم ٢٦ يوليو ١٩٥٧ في الاسكندرية : " هذه الثورة ليست ملك طبقة من الطبقات ولكن هذه الثورة ملك للشعب كله بجميع طبقاته . هذه الثورة لن تقضي على الانتهازية إلا إذا قام فيها مجتمع تعاوني يتعاون فيه العامل مع صاحب العمل . ويتعاون الفلاح في أرضه مع أخيه. تقوم جمعيات تعاونية للفلاحين من أجل أن يقدروا أن يقوموا بعملهم . كل واحد يبحث عن مصلحة نفسه وفي نفس الوقت يبحث عن مصلحة أخيه .. هذا هو السبيل أيها الأخوة وهو الهدف. حياة ديمقراطية سليمة وهو الهدف السادس من أهداف الثورة . وهذا هو السبب الذي من أجله أقمنا الاتحاد القومي وقلنا إن المواطنين جميعاً يكونون الاتحاد القومي من أجل بناء هذا الوطن اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً " .

وقال في بني سويف يوم ١٤ نوفمبر ١٩٥٨: " هذا هو الاتحاد القومي . اتحاد يجمع بين أبناء الوطن العربي الواحد.. لا انحراف إلى اليمين ولا انحراف إلى اليسار لا تفرقة لا تناذب وإنما جمع كلمة من أجل رفعة هذا البلد " .

وقال في الاحتفال بالعيد السابع للثورة يوم ٢٢ يوليو ١٩٥٩: "الاتحاد القومي في معناه وفي انتخاباته كان عبارة عن تمثيل لهذا الشعب . الاتحاد القومي في نتيجته كان عبارة عن تمثيل للشعب فيه المثقفون وفيه العمال وفيه الفلاحون وفيه الموظفون وفيه الذين في المعاشات وفيه كل حاجة . بيمثلنا كلنا.. وكما قلت إن الاتحاد القومي هذا هو عبارة عن الوسيلة التي بواسطتها نريد أن نحقق المجتمع الاشتراكي الديمقراطي التعاوني .. ثم يوم ٢٦ يوليو ١٩٥٩ : " اننا نكوّن اتحاداً قومياً يجمع بين أبناء هذه الأمة، بين أبناء الجمهورية العربية المتحدة نبنى تحت راية هذا الاتحاد وطننا..... إلى آخره .

في أقوال عبد الناصر هذه إضافة نامية . فقد بدأ فيها ربط الأسلوب الديمقراطي بهدف التنمية. كانت الوحدة الوطنية التي تمثلها هيئة التحرير لازمة لمواجهة متطلبات معركة التحرير وبقية الوحدة الوطنية التي يملكها الاتحاد القومي لازمة لمواجهة متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية . كانت غاية هيئة التحرير جذب أغلبية الشعب من السلبية إلى الإيجابية . وجاء الاتحاد القومي يخولها حقوقاً دستورية ويشركها في السلطة... ليصبح لها بذلك الحق ، وعليها الواجب في انجاز متطلبات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية والسياسية.

وفي ساحة التنمية لا تجدي الكلمات الكبيرة، ولا تفيد الشعارات الرنانة، وتصبح كافة الحقوق والحريات الديمقراطية متوقفة في النهاية على كيفية ممارستها وعلى عطائها العيني .. وفي هذه الساحة، ساحة التطبيق، اكتشف عبد الناصر أخطاء التجربة... ووقف مرة أخرى عند مفترق الطرق : ديكتاتورية أم ديموقراطية؟ واختار مرة أخرى الديمقراطية... و كلفه اختياره " ثورة " جديدة ، بكل معاني الثورة و أبعادها..

نعرف أولاً أخطاء التجربة.